



مجلة ميدأوشن للبحوث والدراسات

دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية

**The role of the digital economy in reducing poverty and
unemployment rates in Saudi Arabia**

الباحث: حمود محمد اللحيدان

الرقم الأكاديمي: 253002889

كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن – المملكة العربية السعودية

إشراف:

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد

أ.د. فايز علي جرّاد

2026

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الدور الوسيط الذي تضطلع به إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي في تعزيز الإدماج الرقمي للفئات المهمشة. اعتمدت الدراسة على منهج البحث المختلط، حيث تم جمع البيانات من 474 مشاركاً عبر استبانة منظمة، بالإضافة إلى مقابلات معمقة مع خبراء وتحليل مضمون للرسائل التواصلية. أظهرت النتائج وجود فجوات رقمية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية وبين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض، حيث واجه سكان الريف والفئات محدودة الدخل عوائق كبيرة في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية. كما كشفت النتائج عن فجوات مهارية واضحة، خاصة في مجالات العمل الحر حيث بلغ متوسط المهارات 2.26 من 5 مقارنة بـ 3.20 للمهارات الرقمية الأساسية. وتمثلت العوائق الرئيسية في ارتفاع تكلفة الأجهزة واشتراكات الإنترنت، وضعف الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي، وضعف استراتيجيات التواصل المؤسسي. وأكد تحليل الانحدار أن المهارات الرقمية ($\beta=0.289$) والوعي بالفرص ($\beta=0.213$) هما أقوى المتنبئين بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي. كما ثبت أن استراتيجيات إدارة الأعمال الفعالة تسهم بشكل كبير في تعزيز الإدماج الرقمي، حيث تفسر 42.3% من التباين في معدلات المشاركة. وتخلص الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي يمتلك إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل وتقليل الفقر في المملكة العربية السعودية، لكن تحقيق هذه الإمكانيات يتطلب تدخلات شاملة تشمل تطوير البنية التحتية، وتحسين المهارات الرقمية، وتعزيز استراتيجيات التواصل والتوعية، وتطوير البيئة التنظيمية الداعمة.

الأهداف: استكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية، وقياس الأثر الاقتصادي للرقمنة، وتحديد آليات التأثير، واستكشاف دور إدارة الأعمال في تعزيز الإدماج الرقمي، وتحليل العوائق الهيكلية والتواصلية، وتقديم إطار مقترح لاستراتيجية متكاملة.

مكان الدراسة: المملكة العربية السعودية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط (Mixed Methods) الذي يجمع بين الأدوات الكمية والكيفية في إطار تكاملي، حيث تم جمع البيانات من 474 مشاركاً عبر استبانة منظمة، بالإضافة إلى 25 مقابلة معمقة مع خبراء وصناع قرار، وتحليل مضمون لـ 120 مادة تواصلية.

النتائج: وجود فجوات رقمية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية وبين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وضعف المهارات الرقمية المتخصصة خاصة في مجال العمل الحر (2.26 من 5)، وارتفاع تكلفة الأجهزة والإنترنت كأبرز العوائق المادية، وضعف الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي كأبرز العوائق التواصلية (31.2%)، وتأثير قوي للمهارات الرقمية ($\beta=0.289$) والوعي بالفرص ($\beta=0.213$) على المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وإسهام استراتيجيات إدارة الأعمال الفعالة في تفسير 42.3% من التباين في معدلات الإدماج الرقمي.

التوصيات: تطوير البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية والمحرومة، وخفض تكلفة خدمات الاتصال، وإطلاق برامج تدريبية مجانية في المهارات الرقمية، وتصميم حملات توعية فعالة، وتطوير التشريعات الداعمة للاقتصاد الرقمي، وتعزيز دور إدارة الأعمال في التواصل مع الفئات المهمشة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الفقر، البطالة، إدارة الأعمال، الإدماج الرقمي، المملكة العربية السعودية، رؤية 2030.

Abstract

This study aims to explore the role of the digital economy in reducing poverty and unemployment rates in the Kingdom of Saudi Arabia, with a particular focus on the mediating role of business administration and institutional communication in enhancing digital inclusion for marginalized groups. Employing a mixed-methods research design, the study collected data from 474 respondents through a structured questionnaire, supplemented by in-depth interviews with experts and content analysis of institutional communications. The findings reveal significant digital divides across geographic regions, income levels, and educational backgrounds, with rural areas and low-income

populations facing substantial barriers to digital access. Skills gaps are particularly pronounced in specialized areas such as freelancing platforms, where the mean skill level was only 2.26 out of 5, compared to 3.20 for basic digital skills. The study identifies cost of devices and internet subscriptions, limited awareness of digital opportunities, and weak institutional communication strategies as the primary obstacles to digital inclusion. Regression analysis confirms that digital skills ($\beta=0.289$, $p<0.001$) and awareness of opportunities ($\beta=0.213$, $p<0.001$) are the strongest predictors of participation in the digital economy. Furthermore, effective business administration strategies significantly enhance digital inclusion, explaining 42.3% of the variance in participation rates. The study concludes that while the digital economy holds substantial potential for job creation and poverty reduction in Saudi Arabia, realizing this potential requires comprehensive interventions addressing infrastructure gaps, skills development, awareness campaigns, and regulatory reforms. The study proposes an integrated communication and digital inclusion strategy framework to guide policymakers and practitioners in maximizing the developmental impact of digital transformation in Saudi Arabia.

Objectives: To explore the role of the digital economy in reducing poverty and unemployment rates in Saudi Arabia, measure the economic impact of digitalization, identify mechanisms of influence, explore the role of business administration in enhancing digital inclusion, analyze structural and communication barriers, and propose an integrated framework for communication and digital inclusion strategy.

Location: Kingdom of Saudi Arabia.

Methodology: The study employed a mixed-methods approach combining quantitative and qualitative tools, collecting data from 474 respondents through a structured questionnaire, supplemented by 25 in-depth interviews with experts and decision-makers, and content analysis of 120 communication materials.

Results: Significant digital divides across geographic regions and income levels, weak specialized digital skills particularly in freelancing (2.26 out of 5), high cost of devices and internet as the main material barriers, weak awareness of digital opportunities as the main communication barrier (31.2%), strong impact of digital skills ($\beta=0.289$) and awareness ($\beta=0.213$) on digital economy participation, and effective business administration strategies explaining 42.3% of the variance in digital inclusion rates.

Recommendations: Develop digital infrastructure in rural and underserved areas, reduce cost of communication services, launch free digital skills training programs, design effective awareness campaigns, develop supportive legislation for the digital economy, and enhance the role of business administration in communicating with marginalized groups.

Keywords: Digital Economy, Poverty, Unemployment, Business Administration, Digital Inclusion, Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

يعيش العالم في مطلع الألفية الثالثة على وقع ثورة رقمية لم يشهد التاريخ الاقتصادي لها مثيلاً في سرعة انتشارها وعمق تأثيرها وشمول امتدادها، ثورة أعادت رسم حدود الممكن في مجال الإنتاج والتوزيع والتبادل، وخلقت أشكالاً جديدة من الثروة والقيمة لم تكن تخطر على بال الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين بنوا نظرياتهم في عالم كانت فيه المصنع والأرض والرأسمال المادي هي المحركات الحصرية للنمو. فقد بات الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) اليوم قوة تحويلية هائلة تُعيد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي من أساسه، ولا تقتصر تداعياته على القطاعات التقنية المتخصصة بل تمتد لتطال كل نشاط اقتصادي وكل علاقة إنتاجية وكل فرصة عمل في كل ركن من أركان المعمورة (Tapscott, 1996).

وفي خضم هذا التحول الجذري تبرز قضية الفقر والبطالة بوصفها الاختبار الحقيقي لجدوى الاقتصاد الرقمي وعدالة توزيع ثماره، فلا قيمة لأي نمو اقتصادي مهما بلغت أرقامه البريقة إذا ظل عاجزاً عن النفاذ إلى حياة الملايين من الفقراء والعاطلين عن العمل وتحسين أحوالهم بصورة ملموسة ومستدامة. فهل يملك الاقتصاد الرقمي بأدواته وآلياته المبتكرة القدرة على كسر الحلقات المفرغة التي أبقت الفقر والبطالة عصيين على الحل في ظل النماذج الاقتصادية التقليدية؟ وهل يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تكون جسراً نحو الإدماج الاقتصادي لمن طالما وقفوا خلف الأسوار العالية للاقتصاد الرسمي؟

تتباين الإجابات عن هذه التساؤلات تبايناً واسعاً بين من يرى في الاقتصاد الرقمي مُنقذاً للطبقات المحرومة وأداة لتكافؤ الفرص غير المسبوق، ومن يُحذر من أنه قد يُعمق التفاوتات القائمة ويُضيف طبقة جديدة من الإقصاء تُعرف بالفجوة الرقمية (Digital Divide) تفصل من يملك وصولاً إلى التكنولوجيا ومهارات توظيفها عن يفتقر إلى ذلك (van Dijk, 2020). وقد تزايد الاهتمام بهذا الجدل في الأدبيات الأكاديمية المعاصرة، خاصة في ظل الأدلة المتزايدة على أن التحول الرقمي يمكن أن يكون قوة دافعة للتشغيل والحد من الفقر، لكن بشرط أن يكون مصحوباً بسياسات داعمة واستثمارات في البنية التحتية البشرية والمادية (Luthfianto et al., 2026).

وتتضاعف أهمية هذا النقاش في سياق المملكة العربية السعودية، التي تشهد تحولاً رقمياً غير مسبوق في ظل رؤية 2030 الطموحة، والتي جعلت من التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي محوراً استراتيجياً لتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة. وقد أولت المملكة اهتماماً كبيراً بتطوير البنية التحتية الرقمية، وإطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للاقتصاد الرقمي، وتعزيز الشمول المالي والرقمي، مع إدراك أن التحول الرقمي الشامل يتطلب معالجة الفجوات الرقمية وضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى فرص الاقتصاد الرقمي.

وتشير التقارير الدولية إلى أن المملكة العربية السعودية حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الاقتصاد الرقمي، حيث احتلت مراتب متقدمة في مؤشرات جاهزية الحكومة الرقمية، وتوافر البنية التحتية للاتصالات، وانتشار الإنترنت عريض النطاق. غير أن هذا التقدم على المستوى الكلي لا يخفي وجود فجوات رقمية على المستوى الجزئي، حيث تختلف معدلات الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها باختلاف المناطق الجغرافية، والفئات العمرية، والمستويات التعليمية، والشرائح الاجتماعية والاقتصادية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر والبطالة ليست تلقائية أو حتمية، بل تتوقف على جملة من العوامل الوسيطة التي تحدد من يستفيد من فرص الاقتصاد الرقمي ومن يُستبعد منها. وتشير الأدلة الأولية إلى أن الفئات الأكثر فقراً وتهيمشاً في المملكة، مثل سكان المناطق النائية، والأسر محدودة الدخل، والنساء في بعض المناطق، والأشخاص ذوي الإعاقة، يواجهون عوائق متعددة تحول دون استفادتهم من الاقتصاد الرقمي، تشمل ضعف البنية التحتية، وارتفاع التكلفة، وضعف المهارات الرقمية، وقلة الوعي بالفرص، وضعف استراتيجيات التواصل والتوعية.

ومن هذا المنطلق، تنطلق هذه الدراسة لاستكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية، مع تركيز خاص على الدور الوسيط الذي تضطلع به إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي في تعزيز الإدماج الرقمي للفئات المهمشة وتحويل إمكانات الاقتصاد الرقمي إلى فرص اقتصادية ملموسة. وتسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية تُغني الأدب العلمي العربي وتوفر أرضية معرفية صلبة لصانعي القرار والممارسين في مجال إدارة الأعمال والتنمية الاقتصادية في المملكة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الاهتمام المتصاعد بالاقتصاد الرقمي في الأدبيات الأكاديمية العربية والدولية، يرصد الباحث فجوة معرفية واضحة في الدراسات التي تتناول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل معدلات الفقر والبطالة من منظور تكاملي يجمع بين التحليل الاقتصادي والبعد التواصلي لإدارة الأعمال. فمعظم الدراسات المتاحة إما أنها تتناول الاقتصاد الرقمي من زاوية تقنية أو اقتصادية صرفة تُغفل دور التواصل المؤسسي والمجتمعي في تيسير الإدماج الرقمي للفئات المهمشة، أو أنها تُعالج قضايا الفقر والبطالة بأدوات اقتصادية تقليدية تُقلل من الدور التحويلي الذي يمكن أن تضطلع به التكنولوجيا الرقمية (Abdel-Aziz, 2021; El Sayed, 2023).

وتتعمق حدة هذه المشكلة في السياق السعودي في ظل التناقض بين معدلات النمو المرتفعة في قطاع الاقتصاد الرقمي من جهة، وضعف أثره المحسوس على تخفيف الفقر وخلق فرص العمل المستدامة للفئات الأكثر هشاشة من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تحقق فيه السعودية قفزات نوعية في مؤشرات التحول الرقمي، وتتوسع منصات العمل الحر الرقمي، وتنمو استثمارات التقنية، تظل بعض الفئات الاجتماعية خارج دائرة الاستفادة من هذه الإنجازات، وتستمر الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة في الاتساع.

وتتجلى المشكلة البحثية في ثلاثة أبعاد متشابكة:

البعد الأول: الفجوة بين الإمكانيات والتحقيق الفعلي. فبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي يقدمها الاقتصاد الرقمي لتوليد فرص العمل وتقليل الفقر، تشير الأدلة المتاحة إلى أن الاستفادة من هذه الإمكانيات تظل محدودة وتتركز في فئات اجتماعية معينة تمتلك المهارات الرقمية ورأس المال الاجتماعي والموارد المالية اللازمة، بينما تبقى الفئات الأكثر فقراً وضعفاً خارج دائرة الاستفادة (World Bank, 2020; van Dijk, 2025). وتشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من السكان في المناطق النائية والمحرومة لا تزال تفتقر إلى الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والأجهزة الذكية، مما يُعيق استفادتها من فرص الاقتصاد الرقمي.

البعد الثاني: غياب البعد التواصلي. تفتقر الدراسات السابقة إلى تحليل منهجي لدور إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي في توسيع نطاق الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، رغم أن الأدلة تشير إلى أن ضعف الوعي الرقمي والعوائق التواصلية تمثل عاملاً تفسيرياً رئيسياً للفجوة بين معدلات نمو الاقتصاد الرقمي وضعف أثره المحسوس على تقليل الفقر والبطالة في الفئات الهشة (Abdel-Aziz, 2021; van Dijk, 2020). وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الفئات المهمشة تفتقر إلى المعلومات الكافية عن فرص الاقتصاد الرقمي وكيفية الاستفادة منها، مما يعكس وجود فجوة في الوعي والمعرفة تتطلب تدخلاً تواصلياً متخصصاً.

البعد الثالث: محدودية المناهج التكاملية. تفتقر الدراسات المتاحة إلى منهجيات بحثية تجمع بين التحليل الكمي والكيفي في إطار تكاملي يسمح بفهم شامل للعوامل المحددة لأثر الاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في السياق السعودي، وتظل المناهج الكمية المنفردة أو الدراسات النوعية المحدودة عاجزة عن تقديم صورة متكاملة للعلاقات المعقدة بين المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتواصلية (Creswell & Creswell, 2018).

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهرية الآتي:

إلى أي مدى يُسهم الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية، وما الدور الذي تضطلع به إدارة الأعمال في تعزيز هذا الدور وتوسيع نطاق الاستفادة منه؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سيتم تفصيلها لاحقاً، والتي تغطي قياس الأثر الاقتصادي للرقمنة، وتحليل الآليات الوسيطة، ورصد العوائق الهيكلية والتواصلية، وتقييم فاعلية استراتيجيات إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي القائمة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة التي تُشكّل في مجموعها خريطة واضحة للبحث وتوجهاته:

الهدف الأول: قياس الأثر الاقتصادي. يهدف هذا الهدف إلى رصد وقياس الأثر الفعلي للاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2016 إلى 2025، من خلال تحليل المؤشرات الكمية (مثل معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، ومؤشرات الشمول المالي، ومعدلات انتشار الخدمات الرقمية) وربطها بمسارات التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (ILO, 2023; World Bank, 2022). ويتضمن هذا الهدف تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي ومؤشرات سوق العمل، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة والرقابية.

الهدف الثاني: تحديد آليات التأثير. يتمثل الهدف الثاني في تحديد الآليات التي يعمل من خلالها الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر والبطالة، سواء عبر خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة (كمصنات العمل الحر، وريادة الأعمال الرقمية، وقطاع التقنية)، أم عبر تعزيز الإدماج المالي (كالدفع الإلكتروني، والتمويل الصغير الرقمي)، أم عبر رفع الكفاءة الاقتصادية (كخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع الأسواق)، أم عبر تمكين رواد الأعمال الرقميين من الفئات المهمشة (OECD, 2020; UNIDO, 2023).

الهدف الثالث: استكشاف دور إدارة الأعمال. يستهدف الهدف الثالث استكشاف الدور الذي تضطلع به إدارة الأعمال المؤسسية والحكومية في تعزيز الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي وتشجيع الفئات الأكثر هشاشة على الانخراط فيه والاستفادة من إمكاناته التحويلية. ويتضمن ذلك تحليل استراتيجيات التواصل التي تتبعها المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى الفئات المهمشة وبناء قدراتها الرقمية (Grunig, 2020; Hallahan et al., 2007).

الهدف الرابع: تحليل العوائق. يسعى الهدف الرابع إلى تحليل العوائق الهيكلية والتواصلية التي تحول دون استفادة الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل من فرص الاقتصاد الرقمي، وتحديد سبل تذليلها من منظور إدارة الأعمال والتواصل الاستراتيجي. ويشمل ذلك دراسة العوائق المتعلقة بالبنية التحتية (كضعف الاتصال، وارتفاع تكلفة الأجهزة والبيانات)، والعوائق المهارية (كضعف المعرفة الرقمية)، والعوائق الاجتماعية (كالهوة الجندرية، والتمييز)، والعوائق التواصلية (كضعف الوعي، وانعدام الثقة، وضعف استراتيجيات التواصل) (van Dijk, 2020; World Bank, 2025).

الهدف الخامس: تقديم إطار مقترح. يتمثل الهدف الخامس في تقديم إطار مقترح لاستراتيجية متكاملة في إدارة الأعمال، تُساعد المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي على أداء دورها الاجتماعي بصورة أكثر فاعلية وشمولاً، من خلال تعزيز الإدماج الرقمي للفئات المهمشة وتحويلها من متفرجين على ثورة الاقتصاد الرقمي إلى مشاركين فاعلين فيها. ويتضمن الإطار المقترح مجموعة من المبادئ التوجيهية والأدوات العملية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات تواصلية فعالة (Grunig, 2020; Kruckeberg & Starck, 1988; Servaes, 1999).

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مستويات متعددة ومتشابكة تجعل منها إسهاماً ضرورياً في المشهد الأكاديمي والمهني المعاصر:

الأهمية النظرية: تُسهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين متغيرات الاقتصاد الرقمي من جهة، ومؤشرات الفقر والبطالة ودور إدارة الأعمال في إدارة هذا الارتباط من جهة أخرى، وهو ربط يفتقر إليه الأدب العلمي العربي بصورة لافتة تستوجب الاهتمام والمعالجة (World Bank, 2021). وتقدم الدراسة إضافة نوعية إلى الأدبيات النظرية في مجالات الاقتصاد الرقمي، وإدارة الأعمال، وتنمية المجتمع، من خلال اختبار وتطوير النماذج النظرية المستخدمة في تفسير العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والتنمية الاجتماعية، وتقديم قراءة نقدية متعمقة لهذه النماذج في السياق السعودي (Castells, 1996; van Dijk, 2020; Servaes, 1999). وتساهم الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول دور التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف العاشر (الحد من عدم المساواة) (UNDP, 2022)، من خلال تقديم أدلة تجريبية من السياق السعودي تدعم أو تنقح الفرضيات النظرية القائمة.

الأهمية التطبيقية: تُقدم الدراسة أدوات قياس وتحليل قابلة للتوظيف من قِبَل المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات المدنية المعنية بتعزيز الإدماج الرقمي وتوظيفه في خدمة أهداف التنمية الاجتماعية، مما يُعزز قدرتها

على بناء استراتيجيات تواصلية فعّالة تُوسع نطاق الاستفادة من الاقتصاد الرقمي وتُقرّبه من الفئات الأكثر احتياجاً إليه (ITU, 2023; World Bank, 2023). وتوفر الدراسة إطاراً عملياً لصناع القرار في المملكة العربية السعودية والمنطقة العربية لتطوير سياسات وبرامج تدعم التحول الرقمي الشامل، مع التركيز على احتياجات الفئات المهمشة وتذليل العوائق التي تحول دون استفادتها من فرص الاقتصاد الرقمي. ويشمل ذلك توصيات محددة حول تصميم برامج التدريب الرقمي، واستراتيجيات التواصل والتوعية، وآليات تعزيز الإدماج المالي، وحماية العاملين في الاقتصاد الرقمي. وتُفيد الدراسة الممارسين في مجال إدارة الأعمال من خلال تقديم استراتيجيات تواصلية فعّالة للتعامل مع الفئات المهمشة، وبناء الثقة المؤسسية، وتعزيز السمعة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي. ويتضمن ذلك نموذجاً مقترحاً لإدارة العلاقات مع المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة، وأدوات عملية لقياس أثر استراتيجيات التواصل على الإدماج الرقمي. وتكتسب الدراسة أهمية خاصة في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في المملكة العربية السعودية، حيث تتسارع وتيرة التحول الرقمي في ظل رؤية 2030 واستراتيجيات وطنية طموحة، مما يجعل الحاجة ملحة لفهم دقيق لتأثيرات هذه التحولات على الفئات المختلفة في المجتمع السعودي وتطوير سياسات تضمن عدالة توزيع فوائدها (Elsayed & Darwish, 2022).

تساؤلات الدراسة

تنتقل هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده:

ما دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية، وكيف تُسهم إدارة الأعمال في تعزيز هذا الدور وتوسيع نطاقه؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما حجم الأثر الذي أحدثه الاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2016 إلى 2025؟

التساؤل الثاني: ما الآليات التي يعمل من خلالها الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر وخلق فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة في السياق السعودي؟

التساؤل الثالث: ما أبرز العوائق الهيكلية والتواصلية التي تحول دون استفادة الفقراء والعاطلين عن العمل من فرص الاقتصاد الرقمي؟

التساؤل الرابع: كيف تُدير المؤسسات الحكومية والخاصة العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي تواصلها مع الفئات المستهدفة من الفقراء والعاطلين عن العمل؟

التساؤل الخامس: ما مدى فاعلية استراتيجيات إدارة الأعمال الراهنة في تعزيز الإدماج الرقمي للفئات المهمشة وتحويلها من متفرجين على ثورة الاقتصاد الرقمي إلى مشاركين فاعلين فيها؟

فروض الدراسة

بناءً على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة، تنتقل الدراسة من جملة من الفروض التي تسعى إلى اختبارها والتحقق من صحتها:

الفرض الأول: للاقتصاد الرقمي أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على معدلات توليد فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المدروسة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية سلبية دالة إحصائياً بين معدلات انتشار الخدمات الرقمية والمالية الرقمية من جهة، ومعدلات الفقر المدقع في المناطق السعودية من جهة أخرى.

الفرض الثالث: تمثل العوائق التواصلية وضعف التوعية الرقمية عاملاً تفسيرياً رئيسياً للفجوة بين معدلات نمو الاقتصاد الرقمي وضعف أثره المحسوس على تقليل الفقر والبطالة في الفئات الهشة.

الفرض الرابع: تسهم استراتيجيات إدارة الأعمال الفعالة المصممة خصيصاً للتواصل مع الفئات المهمشة في تحسين معدلات انخراطها في منظومة الاقتصاد الرقمي وتعزيز استفادتها من فرصه.

النموذج النظري

يعتمد هذا البحث على نموذج نظري متكامل يجمع بين أربعة أطر نظرية رئيسية، تتفاعل فيما بينها لتشكيل إطاراً تحليلياً شاملاً لفهم دور الاقتصاد الرقمي في تقليل الفقر والبطالة، ودور إدارة الأعمال في تعزيز هذا الدور. وتشكل هذه الأطر الأربعة معاً المنظومة المعرفية التي تستند إليها الدراسة في تحليلها وتفسيرها للظاهرة المدروسة.

أولاً: نظرية التنمية الاقتصادية الرقمية. تُمثل نظرية التنمية الاقتصادية الرقمية (Digital Economic Development Theory) الإطار الأم الذي يُنظم العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والنمو الاقتصادي وتقليل الفقر. وقد تشكل هذا الإطار تدريجياً عبر إسهامات باحثين من أمثال (Castells 1996) في عمله المرجعي "The Rise of the Network Society" الذي أسس لمفهوم مجتمع المعلومات وكيف تُعيد شبكات المعلومات الرقمية تنظيم الاقتصاد العالمي وإعادة توزيع الفرص والموارد بصورة لم يعرفها الاقتصاد الصناعي التقليدي. وتنطلق هذه النظرية من فرضية جوهرية مفادها أن التكنولوجيا الرقمية تُشكل قوة ديمقراطية في جوهرها قادرة على تسوية بعض أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة في الاقتصادات التقليدية، وذلك لأنها تُخفّض تكاليف الوصول إلى الأسواق والمعلومات والخدمات المالية بصورة تجعلها في متناول فئات لم تكن قادرة على الوصول إليها في ظل النماذج الاقتصادية التقليدية (Castells, 1996).

وفي سياق الفقر والبطالة تحديداً، تتجلى قيمة هذا الإطار النظري في تفسيره للآليات التي يعمل من خلالها الاقتصاد الرقمي على تقليل هذين المؤشرين. وتشمل هذه الآليات خلق أسواق عمل رقمية عابرة للحدود الجغرافية تُتيح للعامل في أي منطقة نائية أن يُقدّم خدماته لعملاء في أي بقعة من العالم، وتعزيز الإدماج المالي عبر خدمات المدفوعات الرقمية وتمويل الأعمال الصغيرة، وخفض تكاليف التجارة وتوسيع أسواق المنتجين الصغار عبر منصات التجارة الإلكترونية (World Bank, 2021). غير أن هذا الإطار النظري لا يُقدم صورة وريدية مبسطة، بل يُقرّ بما تُسمّيه الأدبيات المعاصرة بـ"التفاوت الرقمي المفرط" (Digital Optimism)، ويُنبّه إلى أن قدرة الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر والبطالة ليست تلقائية أو حتمية، بل تتوقف على شروط مسبقة من بينها توافر البنية التحتية الرقمية، وكفاية التعليم والتدريب الرقمي، وجودة البيئة التنظيمية، وفعالية استراتيجيات التواصل والتوعية (Diga et al., 2013; van Dijk, 2020).

ثانياً: نظرية الفجوة الرقمية ونظرية التضمين الرقمي. تُعدّ نظرية الفجوة الرقمية (Digital Divide Theory) من أكثر الأطر النظرية حضوراً في الأدبيات المعنية بالعلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وقد طوّرها على مراحل متعاقبة باحثون من أمثال (Norris 2001) و (van Dijk 2020)، الذي ميّز في عمله المرجعي "The Digital Divide" بين ثلاثة مستويات من الفجوة الرقمية: فجوة الوصول المادي المتعلقة بتوافر الأجهزة والاتصال، وفجوة المهارات الرقمية المتعلقة بالقدرة على توظيف هذه التكنولوجيا، وفجوة الاستخدام المتعلقة بما يفعله الناس فعلياً بهذه التكنولوجيا حين يحصلون عليها (van Dijk, 2020). وهذا التمييز الثلاثي بالغ الأهمية لأنه يكشف أن مشكلة الإدماج الرقمي للفئات الفقيرة والمهمشة لا تنحل بمجرد توفير البنية التحتية والأجهزة، بل تستلزم عملاً ممنهجاً على تطوير المهارات الرقمية وتشكيل أنماط استخدام ذكية وهادفة تُحوّل الوصول إلى التكنولوجيا من حقيقة تقنية إلى واقع اقتصادي واجتماعي محسوس (van Dijk, 2020).

وقد طوّر عدد من الباحثين هذا الإطار في اتجاه ما يُسمّى بنظرية التضمين الرقمي (Digital Inclusion Theory) التي لا تكتفي بوصف الفجوة بل تُقدم إطاراً تدخلياً لمعالجتها، وتؤكد على أن الإدماج الرقمي الحقيقي يستلزم ثلاثة أبعاد متكاملة هي الوصول والقدرة والمشاركة الفعلية، وأن كل بُعد من هذه الأبعاد يتطلب استراتيجيات تواصلية مختلفة ومتخصصة تضطلع بها مؤسسات فاعلة تمتلك ثقة المجتمعات المستهدفة ومصداقيتها (Warschauer, 2003). وتشير الأدلة من السياق السعودي إلى أن الفجوة الرقمية تمثل تحدياً رئيسياً أمام الاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي، حيث تتركز الاستفادة في الفئات المتعلمة وذات الدخل المرتفع وسكان المدن الكبرى، بينما تظل الفئات الأقل تعليماً والأكثر فقراً وسكان المناطق النائية خارج دائرة الاستفادة.

ثالثاً: نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي. تنطلق نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي (Digital Social Capital Theory) من الإرث الفكري الغني لنظرية رأس المال الاجتماعي التي أرسى دعائمها Bourdieu (1986)) وطورها Putnam (2000) في عمله الشهير "Bowling Alone" لتطبيقاته على الفضاء الرقمي وتكشف كيف يؤد الانخراط في الشبكات الرقمية أشكالاً جديدة من رأس المال الاجتماعي تُسهم في توسيع الفرص الاقتصادية وتقليل الفقر والبطالة. وتُميز هذه النظرية بين نوعين من رأس المال الاجتماعي الرقمي: رأس المال التجميعي (Bonding Social Capital) الذي يتشكل داخل مجموعات متجانسة ذات روابط وثيقة ويُوفر شبكات دعم وتضامن في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ورأس المال التجسيري (Bridging Social Capital) الذي يتشكل عبر الروابط بين مجموعات متنوعة ومختلفة ويُتيح الوصول إلى معلومات وفرص وموارد لم تكن متاحة في السابق (Putnam, 2000). والمنصات الرقمية بطبيعتها تُعزز النوع الثاني بصورة لافتة من خلال ربط الأفراد بشبكات موسعة من الفرص والمعلومات والعلاقات المهنية التي كانت حكرًا في الماضي على من يمتلك رأس المال المادي أو الاجتماعي التقليدي الكافي. وتكشف الدراسات التطبيقية لهذه النظرية أن الفئات الأكثر استفادة من رأس المال الاجتماعي الرقمي في تقليل فقرها وتحسين فرص عملها هي تلك التي تنتمي إلى مجتمعات رقمية نشطة تُتيح تبادل الخبرات والفرص والدعم المهني (Ellison et al., 2014).

رابعاً: نظرية التواصل التنموي والنموذج المجتمعي لإدارة الأعمال. يُشكل إطار التواصل التنموي (Development Communication) والنموذج المجتمعي للعلاقات العامة (Community Model of Public Relations) الركيزة الرابعة والأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، لأنهما يُقدّمان الأساس النظري لفهم الدور الذي يمكن أن تضطلع به إدارة الأعمال في توسيع نطاق استفادة الفئات المهمشة من الاقتصاد الرقمي وتحويله من ظاهرة خبوية إلى أداة تنمية شاملة. نشأ إطار التواصل التنموي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على يد باحثين من أمثال Schramm (1964) و Berlo (1960) كاستجابة نظرية لإشكالية جوهرية كانت تواجه مشاريع التنمية آنذاك، وهي أن كثيراً من هذه المشاريع فشلت لا لقصور في مواردها أو تقنياتها بل لأنها أهملت بُعد التواصل مع المجتمعات المستهدفة وفشلت في بناء الثقة اللازمة لتحقيق التغيير المنشود (Servaes, 1999). ومنذ ذلك الحين تطور هذا الإطار ليؤكد على مبدأ التواصل التشاركي (Participatory Communication) الذي لا يكتفي بإيصال الرسائل بل يُشرك المجتمعات المستهدفة في تصميم المحتوى وتحديد الاحتياجات واتخاذ القرارات. وفي سياق الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر، يُقدم هذا الإطار تفسيراً مقنعاً لسبب عجز كثير من المبادرات الرقمية الحسنة النية عن تحقيق أثرها المأمول في تقليل الفقر والبطالة، وهو عجز يرجع في جوهره إلى غياب استراتيجية تواصل تشاركية تُشرك الفقراء والعاطلين أنفسهم في تصميم الحلول الرقمية المناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وقدراتهم (Servaes, 1999). ويُعزز هذا الإطار النموذج المجتمعي للعلاقات العامة الذي طوره Kruckeberg & Starck (1988) والذي يرى في إدارة الأعمال قوة لإعادة بناء مجتمع مدني فاعل بدلاً من كونها مجرد أداة لخدمة المصالح المؤسسية (Grunig, 2020)).

وحين تتضافر هذه الأطر النظرية الأربعة وتتجاوز فيما بينها، تُنتج منظومة تحليلية متكاملة تُمكن الدراسة من استكشاف موضوعها بعمق ودقة وشمول، وتُتيح ربط الاقتصاد الاجتماعي والتقني بالتواصل في نسج تحليلي واحد يعكس التعقيد الحقيقي للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري

مقدمة

يشكل استعراض الدراسات السابقة والإطار النظري الركيزة الأساسية لأي بحث علمي رصين، إذ يُتيح للباحث الوقوف على ما تم إنجازه في حقل دراسي معين، وتحديد الثغرات المعرفية التي تستوجب المعالجة، وبناء تصور نظري متكامل يُوجه البحث ويُطر تحليله. وفي سياق دراسة دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة، يكتسب هذا الفصل أهمية خاصة نظراً لتنشعب الموضوع وتعدد أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والتواصلية، وللوتيرة المتسارعة التي يشهدها التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق هدفين متكاملين: أولاً، تقديم مراجعة نقدية ومتعمقة للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة، مع تحليل منهجي لنتائجها ومناقشة نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد موقع الدراسة الراهنة في خريطة المعرفة في هذا المجال. وثانياً، بناء إطار نظري متكامل يستند إلى أربع منظومات نظرية رئيسية، تتفاعل فيما بينها لتشكل عدسة تحليلية شاملة تُمكن الدراسة من استكشاف موضوعها بعمق ودقة.

وتنطلق هذه المراجعة من إدراك أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر والبطالة ليست علاقة خطية أو تلقائية، بل هي علاقة معقدة تتوسطها وتحددها مجموعة من العوامل الهيكلية والمؤسسية والتواصلية. وقد شهدت هذه العلاقة اهتماماً متزايداً في الأدبيات الأكاديمية خلال العقد الأخير، خاصة في ظل التسارع الهائل في انتشار التكنولوجيا الرقمية وتداعياتها على أسواق العمل والنماذج الاقتصادية التقليدية. ومع ذلك، تظل الصورة غير مكتملة، وتتسم الأدبيات العربية بفجوات معرفية واضحة تتعلق بغياب البعد التواصلية ودور إدارة الأعمال في تحليل هذه العلاقة، وهو ما تسعى الدراسة الراهنة إلى معالجته.

أولاً: المتغير التابع (الفقر والبطالة)

يُمثل الفقر والبطالة المتغير التابع في هذه الدراسة، وهما ظاهرتان اقتصاديتان واجتماعيتان مترابطتان تؤثر إحداهما في الأخرى وتتغذيان منها في علاقة جدلية معقدة. فالبطالة تُعد سبباً رئيسياً للفقر، كما أن الفقر يُؤد بدوره ظروفاً تعيق الحصول على التعليم والتدريب والفرص التي تؤدي إلى العمل المنتج، مما يُخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها بالوسائل التقليدية.

مفهوم الفقر وأبعاده المتعددة. تعددت تعريفات الفقر بتعدد المناهج النظرية التي تناولته، ويمكن تمييز ثلاثة مستويات رئيسية في تعريف الفقر. يتمثل المستوى الأول في الفقر المطلق (Absolute Poverty)، وهو العجز عن تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للبقاء كالغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، ويُقاس عادة بخط فقر دولي (كخط 2.15 دولار يومياً الذي اعتمدته البنك الدولي). والمستوى الثاني هو الفقر النسبي (Relative Poverty)، وهو العجز عن تحقيق مستوى معيشي يعتبر طبيعياً أو مقبولاً في مجتمع معين، ويُقاس بمقارنة دخل الفرد بمتوسط الدخل في المجتمع. أما المستوى الثالث فيتمثل في الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty)، وهو مفهوم أوسع يشمل الحرمان في عدة مجالات كالصحة والتعليم ومستوى المعيشة والمشاركة الاجتماعية، وقد طوّرت الأمم المتحدة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لقياسه. وفي المملكة العربية السعودية، تركز الجهود الحكومية على معالجة الفقر متعدد الأبعاد من خلال برامج الدعم الاجتماعي، ومبادرات الإسكان، وبرامج التدريب والتأهيل.

مفهوم البطالة وأنواعها. تُعرّف البطالة بأنها حالة عدم وجود عمل بأجر لدى الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، وتتخذ أشكالاً متعددة. فالبطالة الدورية ترتبط بتقلبات الدورة الاقتصادية، والبطالة الهيكلية ناتجة عن عدم تطابق مهارات العمال مع متطلبات سوق العمل، والبطالة الاحتكاكية تنشأ من فترة الانتقال بين الوظائف، والبطالة المقنعة تحدث عندما يعمل الأفراد بكفاءة أقل من طاقتهم أو في وظائف لا تستغل مؤهلاتهم. وتشير تقارير الهيئة العامة للإحصاء في المملكة إلى أن معدلات البطالة شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة بين فئة الشباب والنساء، غير أن التحديات الهيكلية لا تزال قائمة، خاصة في المناطق النائية وبين بعض الفئات الاجتماعية.

العلاقة الجدلية بين الفقر والبطالة. تتسم العلاقة بين الفقر والبطالة بطابع جدلي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتغذى منه. فمن ناحية، تعد البطالة سبباً رئيسياً من أسباب الفقر، إذ يحرم فقدان العمل الأفراد والأسر من المصدر الأساسي للدخل، مما يجعلهم عرضة للفقر المدقع. ومن ناحية أخرى، يُعد الفقر عائقاً كبيراً أمام الحصول على العمل اللائق، إذ يحد من قدرة الفقراء على الاستثمار في التعليم والتدريب الذي يُحسن فرصهم في سوق العمل، ويُقيّد وصولهم إلى شبكات التواصل الاجتماعي والمعلومات عن فرص العمل، ويُجبرهم في كثير من الأحيان على قبول أي عمل متاح بغض النظر عن جودته أو استدامته (van Dijk, 2021; World Bank, 2020). ويُضيف بعد الفجوة الرقمية طبقة جديدة من التعقيد إلى هذه العلاقة الجدلية، فالفقراء هم الأقل قدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها بفعالية، مما يُبعدهم عن فرص الاقتصاد الرقمي المتنامية ويُعمّق تهميشهم الاقتصادي (van Dijk, 2020; World Bank, 2025).

ثانياً: المتغير المستقل (الاقتصاد الرقمي)

يُمثل الاقتصاد الرقمي المتغير المستقل في هذه الدراسة، وهو مفهوم متعدد الأبعاد يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك. وقد شهد هذا المفهوم تطوراً كبيراً منذ أن صاغه (Tapscott 1996) للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الشبكات الرقمية، ليصبح اليوم يشمل كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تقريباً.

تعريف الاقتصاد الرقمي ومكوناته. يُعرّف البنك الدولي الاقتصاد الرقمي بأنه "ذلك الجزء من الناتج الاقتصادي المستمد من مجموعة واسعة من الأنشطة الرقمية، بما في ذلك الأعمال القائمة على المنصات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والخدمات الرقمية عموماً" (World Bank, 2023). ويميز الباحثون عادة بين ثلاثة مستويات للاقتصاد الرقمي: المستوى الأساسي الذي يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسه (الأجهزة والبرمجيات والاتصالات)، والمستوى الوسيط الذي يشمل الخدمات والمنتجات الرقمية (كالتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية)، والمستوى الواسع الذي يشمل الاقتصاد الرقمي بالكامل، أي كل نشاط اقتصادي يستخدم التكنولوجيا الرقمية كأداة أساسية (OECD, 2020). وتشمل المكونات الرئيسية للاقتصاد الرقمي: البنية التحتية الرقمية (شبكات الاتصالات، مراكز البيانات، الأجهزة)، والمنصات الرقمية (منصات التجارة الإلكترونية، منصات العمل الحر، منصات التواصل الاجتماعي)، والخدمات المالية الرقمية (المدفوعات الإلكترونية، التمويل الجماعي، العملات الرقمية)، والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، وريادة الأعمال الرقمية، والعمل عن بعد والوظائف الرقمية.

تطور الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية. شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير (2016-2025) تحولاً رقمياً غير مسبوق، تجلّى في استثمارات ضخمة في البنية التحتية للاتصالات، وارتفاع معدلات انتشار الإنترنت والهواتف الذكية، ونمو متصاعد في قطاعات الاقتصاد الرقمي، وتطوير إطار تنظيمي وتشريعي داعم للتحول الرقمي في ظل رؤية 2030. ففي مجال البنية التحتية، استثمرت المملكة بكثافة في توسيع شبكات الألياف الضوئية وزيادة سرعات الإنترنت وتحسين التغطية، مما أسهم في رفع معدلات انتشار الإنترنت إلى مستويات متقدمة عالمياً. كما شهد استخدام الهواتف الذكية والمحمولة ارتفاعاً كبيراً، مع زيادة انتشار الهواتف المحمولة لتصل إلى نسب مرتفعة جداً. وفي قطاع التقنية وريادة الأعمال الرقمية، شهدت المملكة نمواً ملحوظاً في عدد الشركات الناشئة في مجال التقنية، وزيادة في الاستثمارات في القطاع، وتوسع في منصات العمل الحر والتجارة الإلكترونية. كما توسعت الخدمات المالية الرقمية، مع زيادة استخدام المحافظ الإلكترونية والدفع الإلكتروني والتمويل الصغير الرقمي، وبرزت المملكة كمركز إقليمي للخدمات المالية الرقمية.

قنوات تأثير الاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة. يعمل الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر والبطالة عبر مجموعة من القنوات والآليات المتشابهة: أولاً، خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وريادة الأعمال الرقمية، ومنصات العمل الحر، وقطاع التقنية. ثانياً، تعزيز الإدماج المالي للفئات المهمشة التي كانت مستبعدة من النظام المالي الرسمي، من خلال إتاحة فتح حسابات مصرفية، وإجراء المدفوعات، والحصول على التمويل والائتمان. ثالثاً، خفض تكاليف المعاملات وتوسيع الأسواق للمنتجين الصغار، وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل. رابعاً، تعزيز رأس المال البشري من خلال توفير فرص التعلم والتدريب عن بُعد. خامساً، تمكين ريادة الأعمال الرقمية من خلال خفض حواجز الدخول أمام رواد الأعمال من الفئات المهمشة. غير أن هذه القنوات لا تعمل تلقائياً، بل تتوقف فاعليتها على مجموعة من الشروط المسبقة كتوافر البنية التحتية الرقمية، وكفاية المهارات الرقمية، وجودة البيئة التنظيمية، وفعالية استراتيجيات التواصل والتوعية (van Dijk, 2020; World Bank, 2023).

ثالثاً: الدراسات السابقة - المراجعة التحليلية

تتناول هذه المراجعة التحليلية أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة، مع التركيز على الدراسات الحديثة (من 2015 إلى 2025) وتقييمها نقدياً لتحديد الإسهامات المعرفية والثغرات التي تستوجب المعالجة.

الدراسات العربية. في دراسة مهمة، تناول عبد العزيز (2021) أثر التحول الرقمي على فرص التوظيف للشباب المصري، وخلصت إلى أن منصات العمل الحر الرقمي أسهمت في توفير دخل إضافي أو دخل رئيسي للشباب، مع رصد دور محدود للمؤسسات الحكومية في التواصل حول هذه الفرص وتوعية الشباب بكيفية الاستفادة منها. كما رصدت الدراسة تحديات رئيسية تواجه الشباب في هذا المجال، تشمل ضعف المهارات الرقمية، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، وقلة الوعي بفرص العمل الحر الرقمي (Abdel-Aziz, 2021). وفي دراسة أخرى، أصدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2022) تقريراً حول الاقتصاد الرقمي في مصر، رصد فيه مسارات نمو الاقتصاد الرقمي وتداعياته على سوق العمل، وخلص إلى أن هذا القطاع وفر ما يزيد على 500 ألف فرصة عمل، لكنه في الوقت ذاته أشار إلى الفجوة الكبيرة بين قدرات الاقتصاد الرقمي الكامنة وما تم تحقيقه فعلياً على أرض الواقع، وإلى تركّز الاستفادة في فئات اجتماعية معينة دون غيرها (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2022).

وفي السياق السعودي، تناولت دراسة العتيبي والغامدي (2023) أثر التحول الرقمي على سوق العمل السعودي في ظل رؤية 2030، وخلصت إلى أن التحول الرقمي أسهم في خلق فرص عمل جديدة في قطاعات التقنية والخدمات الرقمية، غير أن الفئات الأقل تعليماً وسكان المناطق النائية لم يستفيدوا بالقدر الكافي من هذه الفرص بسبب ضعف المهارات الرقمية ومحدودية الوصول إلى البنية التحتية (العتيبي والغامدي، 2023). كما تناولت دراسة الزهراني (2022) دور المنصات الرقمية في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً، وأشارت إلى أن المنصات الرقمية وفرت فرصاً جديدة للنساء للعمل من المنزل وتحقيق دخل إضافي، لكنها واجهت تحديات تتعلق بضعف المهارات الرقمية والفجوة الجندرية في الوصول إلى التكنولوجيا (الزهراني، 2022).

الدراسات الأجنبية. في دراسة رائدة، أجرى (Hjort & Poulsen 2019) دراسة بعنوان "The Arrival of Fast Internet and Employment in Africa" ونشرت في 'American Economic Review' وتتبع فيها أثر وصول الإنترنت عريض النطاق إلى دول أفريقية عديدة على معدلات التوظيف والأجور، وتوصلت إلى أن انتشار الإنترنت السريع أسهم في رفع معدلات التوظيف بنسبة تتراوح بين 4 و10% في المناطق المرتبطة بكابلات الألياف الضوئية مقارنة بالمناطق غير المرتبطة، مع تحسن ملحوظ في مستويات الأجور خاصة للعمالة الماهرة (Hjort & Poulsen, 2019). وفي دراسة أخرى، قدمت (Molla & Scott 2020) تحليلاً معمقاً للعلاقة بين انتشار خدمات الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر في جنوب شرق آسيا، وخلصت إلى أن منصات التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية أسهمت في إدماج ما يزيد على 150 مليون شخص في المنظومة الاقتصادية الرسمية خلال عقد واحد، مع تأكيد على أن فاعلية هذا الإدماج تتوقف بدرجة كبيرة على جودة استراتيجيات التواصل والتوعية المرافقة لهذه المنصات (Molla & Scott, 2020).

وفي دراسة حديثة، حلل Gmyrek وآخرون (2026) أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي على أسواق العمل في 135 دولة، وحذروا من أن البلدان النامية قد تواجه الاضطرابات التكنولوجية قبل أن تجني فوائد الإنتاجية المرتبطة بها، بسبب الفجوات في البنية التحتية الرقمية وتباين مهام العمل (Gmyrek et al., 2026). وتشير الدراسة إلى أن العمال في الوظائف المعرضة للأتمتة غالباً ما يكونون متصلين بالفعل بالإنترنت حتى في البيئات منخفضة الدخل، مما يعني أن فقدان الوظائف قد يحدث بسرعة، بينما يواجه أولئك الذين يمكنهم الاستفادة من تعزيز الإنتاجية فجوات كبيرة في البنية التحتية الرقمية تمنعهم من تحقيق المكاسب (ILO & World Bank, 2026). وتُضيف هذه الدراسة بعداً جديداً للنقاش حول العدالة الرقمية، محذرة من أن التحول الرقمي قد يؤدي إلى "اضطراب دون عائد" (Disruption without Dividend) في البلدان النامية.

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي في يناير 2026، أكد López-Calva وPswarayi-Riddihough على أن الوظائف هي السبيل الأكثر ضماناً للقضاء على الفقر، غير أن البيانات المسحية عبر عشرات الدول تُظهر أن أفقر سكان العالم ما زالوا منفصلين عن الأدوات الرقمية التي تدعم أسواق العمل والإنتاجية الزراعية والحراك الاقتصادي (World Bank, 2026). ويُشير التقرير إلى أن العوائق تشمل التكلفة المرتفعة، وفقر الطاقة، ومحدودية المهارات الرقمية، وضعف البنية التحتية في المناطق الريفية، ويُقدم توصيات عملية لسد الفجوة الرقمية تشمل خفض تكلفة الاتصال، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتطوير برامج التدريب الرقمي للفئات المهمشة، وتصميم سياسات تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الريفية والمحرومة (World Bank, 2026).

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة وتحديد موقع الدراسة الراهنة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة أن هذا الحقل البحثي يزخر بإسهامات علمية قيّمة تكشف عن اهتمام متصاعد بهذه الإشكالية، غير أنه يتسم في الوقت ذاته بجملة من الثغرات والقصور التي تستوجب الإشارة والتعليق، وهي ثغرات تمنح الدراسة الراهنة مسوغاً علمياً وتحدد موقعها في خريطة البحث المعرفي في هذا المجال.

على صعيد الدراسات الأجنبية. تتميز الدراسات الأجنبية الحديثة بتقدمها المنهجي واستخدامها لأدوات تحليلية متطورة كالإقتصاد القياسي السببي، والتجارب العشوائية المحكمة، وتحليل بيانات المسوح الضخمة. كما تتميز بتنوع سياقاتها الجغرافية، وتعدد مستويات تحليلها، وقد أسهمت في تقديم أدلة تجريبية قوية على العلاقة السببية بين انتشار التكنولوجيا الرقمية وتحسين مؤشرات التوظيف والدخل. غير أن معظم هذه الدراسات تظل محدودة من حيث قدرتها التفسيرية للعوامل الوسيطة التي تحدد من يستفيد من التحول الرقمي ومن يُستبعد، مع إغفال واضح للبعد التواصلية ودور إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي في تيسير الإدماج الرقمي للفئات المهمشة.

على صعيد الدراسات العربية. تُعاني الدراسات العربية من محدودية عددها مقارنة بالدراسات الأجنبية، ومن تركيزها على الجوانب الاقتصادية أو التقنية البحتة مع إغفال الأبعاد التواصلية والمؤسسية. كما تُعاني معظمها من قيود منهجية كاعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي دون استخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتقدمة، واقتصارها على عينات صغيرة أو غير ممثلة. وتتمثل الفجوة الأبرز في الدراسات العربية في غياب شبه تام للبعد التواصلية ودور إدارة الأعمال في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر والبطالة، إذ تُعالج جميع الدراسات المستعرضة هذه العلاقة من منظور اقتصادي أو تقني صرف دون الاهتمام بالأدوار التواصلية الوسيطة التي تُحدد من يستفيد من هذا الاقتصاد ومن يبقى خارج دائرته.

موقع الدراسة الراهنة ومسوّغها العلمي. انطلاقاً من مراجعة الدراسات السابقة وتحليل ثغراتها، يخلص الباحث إلى ثلاث ملاحظات جوهرية تُحدد موقع الدراسة الراهنة وتُبرر إضافتها المعرفية المتميزة: أولاً، غياب شبه تام للبعد التواصلية ودور إدارة الأعمال في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر والبطالة. ثانياً، التركيز المفرط في الدراسات السابقة على الفئات التي تمتلك أصلاً قدرأ من الاستعداد الرقمي، مع إغفال الفئات الأكثر هشاشة التي تستلزم تدخلاً تواصلياً متخصصاً لإدماجها في منظومة الاقتصاد الرقمي. ثالثاً، ندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل الكمي والكيفي في إطار منهجي متكامل يُتيح فهماً شاملاً ودقيقاً للعوامل المحددة لأثر الاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في السياق السعودي تحديداً. وتسعى الدراسة الراهنة إلى معالجة هذه الثغرات من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل، واستخدام منهجية البحث المختلط، والتركيز على الفئات الأكثر هشاشة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

مقدمة

تُعدّ المنهجية العلمية الركيزة الأساسية التي تضمن دقة وموضوعية أي بحث علمي، فهي الإطار المنهجي الذي يُحدد كيف سيتم جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها. وفي هذا الفصل، يُقدّم الباحث وصفاً تفصيلياً للمنهجية التي اعتمدتها الدراسة الحالية، مُستعرضاً تصميم البحث، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات جمع البيانات، والإجراءات المتبعة في تحليلها، والحدود الزمانية والمكانية والموضوعية للدراسة.

وتنطلق هذه الدراسة من إدراك أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة هي علاقة معقدة ومتشابكة، تتطلب منهجية بحثية قادرة على استيعاب هذا التعقيد وتقديم فهم عميق وشامل للظاهرة المدروسة. ولذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة البحث وأهدافه، واستندت إلى منهجية البحث المختلط (Mixed Methods Research) التي تجمع بين الأدوات الكمية والكيفية في إطار تكاملي يُوفر عمقاً وشمولاً لا يستطيع أي من المدخلين منفرداً تحقيقه.

ويهدف هذا الفصل إلى تحقيق عدة أهداف: أولاً، توضيح الأساس المنطقي لاختيار تصميم البحث ومنهجيته. ثانياً، وصف مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها، مع تبرير حجم العينة وطريقة اختيارها. ثالثاً، عرض أدوات جمع البيانات المستخدمة (الاستبانة، المقابلات المعمقة، وتحليل المضمون) ووصف إجراءات تطويرها وتطبيقها. رابعاً، توضيح الإجراءات المتبعة في تحليل البيانات الكمية والكيفية. وخامساً، تحديد الحدود الزمانية والمكانية والموضوعية للدراسة.

أولاً: تصميم البحث

يُعتبر تصميم البحث بمثابة المخطط العام أو الإطار المنهجي الذي يُوجه الباحث في جميع مراحل الدراسة، بدءاً من جمع البيانات وصولاً إلى تحليلها وتفسيرها. وقد اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** (Descriptive Analytical Approach) بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة البحث وأهدافه، وذلك للأسباب التالية: طبيعة الظاهرة المدروسة التي تتعلق بظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة، وتعدد أبعاد الدراسة وتشعب المتغيرات والعلاقات بينها، والحاجة إلى التكامل بين الكمي والكيفي لفهم العوامل الذاتية والمعاني والتصورات التي تُشكل تجارب الفئات المستهدفة.

المنهج المختلط (Mixed Methods Approach). اعتمدت الدراسة على منهجية البحث المختلط التي تجمع بين أدوات البحث الكمي والكيفي في إطار تكاملي، وذلك استناداً إلى التكامل المنهجي الذي يُتيح الاستفادة من نقاط القوة في كل من المنهج الكمي (الدقة في القياس والتحليل الإحصائي وإمكانية التعميم) والمنهج الكيفي (العمق في

الفهم واستكشاف المعاني والتصورات والسياقات)، مع تعويض نقاط الضعف في كل منهج بالآخر (Creswell & Creswell, 2018). كما يُتيح المنهج المختلط الإجابة الشاملة عن تساؤلات الدراسة التي تتضمن جوانب كمية وجوانب كيفية، وفهم السياق المحلي من خلال الأدوات الكيفية التي تُتيح استكشاف تجارب الفئات المستهدفة وتصوراتها في سياقها الطبيعي.

التصميم المختلط المتوازي (Concurrent Mixed Methods Design). اعتمدت الدراسة على التصميم المختلط المتوازي، حيث تم جمع البيانات الكمية والكيفية في وقت متزامن نسبياً، ثم تم تحليل كل نوع من البيانات بشكل منفصل، وأخيراً تم دمج النتائج في مرحلة التفسير للوصول إلى فهم متكامل للظاهرة المدروسة. ويتكون هذا التصميم من ثلاثة مسارات رئيسية متوازية: المسار الكمي الذي تمثل في تطبيق استبانة على عينة من الفئات المستهدفة، والمسار الكيفي الذي تمثل في إجراء مقابلات معمقة مع متخصصين وخبراء، وتحليل المضمون الذي تمثل في تحليل مضمون الرسائل التواصلية التي تُنتجها المؤسسات المختلفة.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يُعرّف مجتمع الدراسة بأنه المجموعة الكاملة من الأفراد أو الوحدات التي تمتلك الخصائص محل الاهتمام في البحث، والتي يسعى الباحث إلى تعميم نتائج الدراسة عليها. وفي هذه الدراسة، يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات رئيسية، تعكس تعدد أبعاد الظاهرة المدروسة وتنوع الجهات الفاعلة فيها:

الفئة الأولى: العاطلون عن العمل والفئات المهمشة. تشمل هذه الفئة الأفراد في سن العمل (15-65 سنة) الذين يعانون من البطالة أو يعملون في قطاع غير رسمي هش، أو ينتمون إلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية المهمشة التي تستهدفها الدراسة. وتشمل تحديداً: العاطلون عن العمل المسجلون في مكاتب العمل، والعاملون في القطاع غير الرسمي، والشباب من خريجي الجامعات والمعاهد، وسكان المناطق الريفية والمناطق المحرومة، والنساء الباحثات عن عمل. وفي المملكة العربية السعودية، تشمل هذه الفئات أيضاً المواطنين في المناطق النائية، والأسر المستفيدة من برامج الدعم الاجتماعي، والأشخاص ذوي الإعاقة.

الفئة الثانية: العاملون في قطاع الاقتصاد الرقمي. تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يعملون في أنشطة اقتصادية مرتبطة بالتحول الرقمي، وتشمل: العاملون في منصات العمل الحر الرقمي، ورواد الأعمال الرقميون، والعاملون في قطاع التقنية وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والمستفيدون من الخدمات المالية الرقمية.

الفئة الثالثة: الخبراء وصناع القرار والمؤسسات. تشمل هذه الفئة الجهات والأفراد المعنيين بتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الرقمي واستراتيجيات التواصل، وتشمل: صناع القرار في الجهات الحكومية (كوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، والهيئة العامة للإحصاء)، والمتخصصون في إدارة الأعمال والعلاقات العامة، وخبراء الاقتصاد الرقمي، وممثلو منظمات المجتمع المدني، وممثلو القطاع الخاص.

ثالثاً: خصائص العينة

تُعد العينة جزءاً من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة منهجية لتمثيل خصائص المجتمع الأوسع، مع مراعاة الدقة العلمية والجدوى العملية. وفي هذه الدراسة، اعتمد الباحث على أسلوب **العينة الطبقيّة العشوائية (Stratified Random Sampling)** للفئة الأولى (العاطلون والعاملون في الاقتصاد الرقمي)، مع دمجها مع **العينة القصدية (Purposive Sampling)** للفئة الثانية (الخبراء وصناع القرار)، وذلك لضمان تمثيل جميع الفئات ذات الصلة بالظاهرة المدروسة.

خصائص عينة الفئة الأولى (العاطلون والعاملون في الاقتصاد الرقمي). تم اختيار أفراد هذه العينة من خلال عينة طبقية عشوائية، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقاً للمتغيرات التالية: التوزيع الجغرافي (تم اختيار العينة من ثلاث مناطق سعودية تمثل تنوعاً جغرافياً واقتصادياً: منطقة الرياض كممثل للحضر والمركز الاقتصادي، ومنطقة مكة المكرمة كممثل للمناطق الحضرية الممتدة، ومنطقة عسير كممثل للمناطق الريفية والجنوبية)، والنوع الاجتماعي (تم الحرص على تمثيل متوازن للجنسين)، والفئة العمرية (تم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات عمرية: الشباب 18-30 سنة، ومتوسطو العمر 31-45 سنة، والأكبر سناً 46-60 سنة)، والمستوى التعليمي (تم تقسيم العينة إلى فئات تعليمية تشمل: أميون/أقل من الثانوية، وثانوية عامة/فنية، ودبلوم فوق متوسط،

وبكالوريوس فأعلى)، والحالة الوظيفية (تم تقسيم العينة إلى: عاطلون عن العمل، وعاملون في القطاع غير الرسمي، وعاملون في الاقتصاد الرقمي، ومستفيدون من الخدمات المالية الرقمية).

خصائص عينة الفئة الثانية (الخبراء وصناع القرار). تم اختيار أفراد هذه العينة من خلال العينة القصدية، حيث تم اختيار الخبراء والمختصين بناءً على معايير محددة: الخبرة والاختصاص (أن يكون لدى المختص خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال عمله)، والموقع المؤسسي (أن يعمل المختص في جهة حكومية، أو قطاع خاص، أو منظمة مجتمع مدني، أو مؤسسة أكاديمية/بحثية ذات صلة بموضوع الدراسة)، والتنوع (تم الحرص على تنوع الخبراء من حيث الجنس، والتخصص، ونوع المؤسسة التي ينتمون إليها).

رابعاً: تحديد حجم العينة

يُعد تحديد حجم العينة المناسب خطوة جوهرية في تصميم البحث، حيث يؤثر حجم العينة على دقة النتائج وقدرتها على تعميمها على مجتمع الدراسة. وفي هذه الدراسة، تم تحديد حجم العينة وفقاً للمعايير العلمية التالية:

عينة الفئة الأولى (العاطلون والعاملون في الاقتصاد الرقمي). تم تحديد حجم العينة الأولى للفئة الأولى باستخدام معادلة تحديد حجم العينة لعينة طبقية، مع مراعاة العوامل التالية: حجم مجتمع الدراسة (يُقدّر عدد العاطلين عن العمل في المملكة بحوالي 500 ألف عاطل وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2023، بالإضافة إلى ملايين العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين في الاقتصاد الرقمي)، ومستوى الثقة (تم اعتماد مستوى ثقة 95%)، وهامش الخطأ (تم اعتماد هامش خطأ 5%)، والتنوع الطبقي (تم تخصيص حجم عينة كافٍ لكل طبقة). وبتطبيق هذه المعايير، تم تحديد حجم العينة الأولى للفئة الأولى بـ 384 مفردة، ثم تمت زيادتها إلى 450 مفردة لتعويض حالات عدم الاستجابة أو الاستجابات غير المكتملة، ولضمان تمثيل كافٍ للطبقات الفرعية.

عينة الفئة الثانية (الخبراء وصناع القرار). أما بالنسبة لعينة الخبراء وصناع القرار، فلم يتم تطبيق معادلة حجم العينة الإحصائية، وذلك لطبيعة هذه العينة التي تعتمد على الجودة وليس الكمية. وبدلاً من ذلك، تم اعتماد معيار التشبع النظري (Theoretical Saturation)، حيث تم إجراء المقابلات المعمقة حتى أصبحت الإجابات متكررة ولم تعد تُضيف معلومات جديدة ذات دلالة. وقد تحقق هذا التشبع بعد إجراء 25 مقابلة معمقة مع خبراء من مختلف الفئات والمؤسسات.

عينة تحليل المضمون. بالنسبة لتحليل المضمون، تم اختيار عينة من المواد التواصلية التي تُنتجها المؤسسات الحكومية والخاصة حول الاقتصاد الرقمي وفرصه. وتم اختيار المواد وفقاً للمعايير التالية: التنوع المؤسسي (مواد من مؤسسات حكومية كوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة تنمية الصناعات التقنية، ومؤسسات خاصة كشركات التقنية ومنصات العمل الحر، ومنظمات المجتمع المدني)، والتنوع الزمني (مواد تعود للفترة من 2020 إلى 2025)، والتنوع الوسائطي (مواد من وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الرقمية).

خامساً: خطوات جمع البيانات وأدواتها

اعتمدت الدراسة على منظومة متكاملة من أدوات جمع البيانات، تشمل ثلاث أدوات رئيسية: الاستبانة، والمقابلات المعمقة، وتحليل المضمون.

أداة جمع البيانات الكمية: الاستبانة. تُعد الاستبانة الأداة الرئيسية في المسار الكمي للدراسة، وقد تم تطويرها خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة واختبار فروضها. وتتكون الاستبانة من عدة أقسام، صُمم كل قسم لقياس بُعد معين من أبعاد الدراسة: القسم الأول للبيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية، والقسم الثاني للوصول الرقمي والبنية التحتية، والقسم الثالث للمهارات الرقمية والاستخدام، والقسم الرابع للمشاركة في الاقتصاد الرقمي، والقسم الخامس للعوائق والتحديات، والقسم السادس للوعي والتعرض للرسائل التواصلية، والقسم السابع للتصورات والاتجاهات. وتم تطوير الاستبانة وفقاً للإجراءات العلمية من مراجعة الأدبيات، والتحكيم من قبل متخصصين، والاختبار الاستطلاعي على عينة مكونة من 50 مفردة، وحساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ 0.87. وتم تطبيق الاستبانة بالطرق التالية: المقابلة الشخصية في المناطق الريفية وبين الفئات التي قد تواجه صعوبات في القراءة أو استخدام الإنترنت، والاستبانة الإلكترونية عبر منصات إلكترونية، والتوزيع المباشر للنسخ الورقية. وتمت عملية جمع البيانات خلال الفترة من أكتوبر 2024 إلى يناير 2025.

أداة جمع البيانات الكيفية: المقابلات المعمقة. تُعد المقابلات المعمقة الأداة الرئيسية في المسار الكيفي للدراسة، وتهدف إلى استكشاف تصورات وخبرات الخبراء وصناع القرار والممثلين عن الفئات المهمشة. تم تصميم المقابلات المعمقة كمقابلات شبه موجهة (Semi-structured Interviews)، حيث تم إعداد دليل مقابلة يحدد الموضوعات الرئيسية والأسئلة المفتوحة، مع ترك المرونة للباحث لاستكشاف موضوعات جديدة تظهر أثناء المقابلة. وتم تنظيم دليل المقابلة حول المحاور التالية: تقييم واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة، وأثر الاقتصاد الرقمي على التوظيف وتقليل الفقر، والعوائق الهيكلية والتواصلية، ودور إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي، والتحديات المستقبلية والفرص. وتم إجراء المقابلات وفقاً للإجراءات التالية: اختيار المشاركين من خلال العينة القصدية، والتنسيق عبر البريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي، واستغرقت كل مقابلة ما بين 45 إلى 90 دقيقة، وتم تسجيل المقابلات صوتياً وتفرغها نصياً للتحليل.

أداة تحليل المضمون. تم استخدام تحليل المضمون كأداة تكملية لتحليل الرسائل التواصلية التي تُنتجها المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني حول الاقتصاد الرقمي وفرصه. وتم اختيار عينة من المواد التواصلية وفقاً للمعايير السابقة، وبلغ إجمالي المواد التي تم جمعها 120 مادة تواصلية. وتم تحليل المضمون وفقاً للإجراءات التالية: جمع المواد من المصادر المختلفة، والقراءة الاستطلاعية للتعرف على المضمون العام وتحديد الفئات التحليلية الأولية، وتطوير نظام ترميز يشمل الفئات التحليلية (الموضوعات الرئيسية، والجمهور المستهدف، والنبذة، والقنوات المستخدمة، ومدى مراعاة احتياجات الفئات المهمشة)، والترميز، والتحليل لتحديد الأنماط والاتجاهات.

سادساً: حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بحدود موضوعية وزمانية ومكانية تحدد إطارها وتُعين على فهم نتائجها في سياقها الصحيح:

الحدود الموضوعية. تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في التركيز على دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة من منظور إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي، دون التوسع في التحليل الاقتصادي الكلي المفصل. وتشمل هذه الحدود: الاقتصاد الرقمي (يقتصر تناول الاقتصاد الرقمي على جوانبه المتصلة بخلق فرص العمل وتقليل الفقر)، والفقر والبطالة (يقتصر تناول الفقر والبطالة على المؤشرات الرئيسية)، وإدارة الأعمال (يقتصر تناول دور إدارة الأعمال على الجوانب التواصلية والتوعوية والتسويقية).

الحدود المكانية. تتحدد الحدود المكانية للدراسة في المملكة العربية السعودية بوصفها النموذج التطبيقي للدراسة، مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة لإثراء الإطار التحليلي. وتم اختيار المملكة كنموذج تطبيقي للأسباب التالية: حجم الاقتصاد الرقمي (تمتلك المملكة أحد أكبر اقتصادات المنطقة العربية، مع قطاع رقمي نام يشهد تسارعاً ملحوظاً في ظل رؤية 2030)، والتنوع الجغرافي والديموغرافي (تتميز المملكة بتنوع جغرافي وديموغرافي واسع)، وتوفر البيانات (تتوفر بيانات كمية وكيفية حول الاقتصاد الرقمي وأسواق العمل والفقر في المملكة)، والأهمية الإقليمية (تُعد المملكة دولة محورية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي).

الحدود الزمانية. تمتد الحدود الزمانية للدراسة لرصد مسارات الاقتصاد الرقمي وتداعياته الاجتماعية خلال الفترة من 2016 إلى 2025، باعتبارها المرحلة التي شهدت تسارعاً ملحوظاً في التحول الرقمي السعودي في ظل رؤية 2030. وقد تم اختيار هذه الفترة للأسباب التالية: بداية التحول الرقمي (شهد عام 2016 إطلاق رؤية 2030 التي جعلت من التحول الرقمي محوراً استراتيجياً)، وتوفر البيانات (تتوفر بيانات دورية ومستمرة عن مؤشرات الاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة خلال هذه الفترة)، والاستمرارية (تمتد الدراسة حتى عام 2025 لتشمل أحدث البيانات المتاحة)، والتغيرات الاقتصادية (شهدت هذه الفترة تغيرات اقتصادية واجتماعية كبرى في المملكة).

سابعاً: أدوات التحليل الإحصائي

تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة، مع التمييز بين تحليل البيانات الكمية والبيانات الكيفية.

تحليل البيانات الكمية. تم تحليل البيانات الكمية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (الإصدار 26)، وتضمن التحليل الإحصائي الخطوات التالية: الإحصاء الوصفي (حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الفئوية، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات الكمية)، والإحصاء الاستدلالي

(استخدام اختبار T-test للمقارنة بين مجموعتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للمقارنة بين أكثر من مجموعتين، واستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لاختبار العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، واستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار الفروض، واستخدام اختبارات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة 0.05).

تحليل البيانات الكيفية. تم تحليل البيانات الكيفية (المقابلات المعمقة) باستخدام **التحليل الموضوعي** (Thematic Analysis)، وفقاً للخطوات التالية: التعرف الأولي (قراءة نصوص المقابلات عدة مرات للتعرف على المضمون العام)، والترميز الأولي (تقسيم النصوص إلى وحدات صغيرة وترميزها برموز وصفية)، وتجميع الرموز (تجميع الرموز المتشابهة في فئات وموضوعات أوسع)، ومراجعة الموضوعات، وتحديد الموضوعات النهائية، والكتابة (تقديم اقتباسات وشواهد من نصوص المقابلات).

تحليل المضمون. تم تحليل المضمون وفقاً للخطوات التالية: تحديد وحدة التحليل (على مستوى الفقرة/المقطع الذي يحمل معنى متكامل)، وتطوير نظام الفئات (الموضوعات الرئيسية، والجمهور المستهدف، والنبرة، والقنوات)، والترميز، وحساب التكرارات، والتحليل والتفسير.

ثامناً: الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة بمجموعة من الاعتبارات الأخلاقية في جميع مراحل البحث، ضماناً لحقوق المشاركين وسلامة الإجراءات: الموافقة المستنيرة (تم الحصول على موافقة صريحة من جميع المشاركين بعد إطلاعهم على أهداف الدراسة وإجراءاتها)، والسرية والخصوصية (تم تأكيد سرية البيانات وخصوصية المشاركين)، والاستخدام الأخلاقي للبيانات (تم استخدام البيانات فقط لأغراض البحث العلمي)، وعدم الإضرار (تم تصميم أدوات البحث بحيث لا تلحق أي ضرر بالمشاركين)، والصدق الأكاديمي (تم الالتزام بالصدق الأكاديمي في جميع مراحل البحث).

تاسعاً: صعوبات البحث وتحدياته

واجهت الدراسة مجموعة من التحديات والصعوبات التي تم التعامل معها بطرق منهجية: صعوبة الوصول إلى الفئات المهمشة (تم التغلب عليها من خلال التعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني)، وضعف الاستجابة في بعض المناطق (تم التغلب عليه من خلال تكثيف الزيارات الميدانية واستخدام طرق متعددة للتواصل)، ومحدودية البيانات الثانوية (تم التغلب عليها من خلال الاعتماد على البيانات الأولية التي جُمعت عبر الاستبانة والمقابلات)، وضيق الوقت (تم التغلب عليه من خلال التخطيط الجيد للوقت وتوزيع المهام)، وتكلفة الدراسة (تم التغلب عليها من خلال الاستفادة من المنصات الإلكترونية في جمع جزء من البيانات).

عاشراً: خاتمة الفصل

قَدِّمَ هذا الفصل وصفاً تفصيلياً لمنهجية الدراسة، مُستعرضاً تصميم البحث، ومجتمع الدراسة وعينيتها، وأدوات جمع البيانات، والإجراءات المتبعة في تحليلها، والحدود الزمانية والمكانية والموضوعية، والاعتبارات الأخلاقية، والصعوبات التي واجهت الدراسة. وتُعد هذه المنهجية المتكاملة التي تجمع بين الأدوات الكمية والكيفية في إطار تصميم مختلط متوازن، انعكاساً لطبيعة الظاهرة المدروسة التي تتطلب فهماً عميقاً لأبعادها المختلفة وعلاقاتها المتشابكة. وتوفر هذه المنهجية إطاراً صلباً للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها، وتقديم نتائج موثوقة وقابلة للتعميم في حدود السياق السعودي. وسيتم في الفصول التالية عرض نتائج التحليل الكمي والكيفي، ثم مناقشتها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تُسهم في إثراء المعرفة العلمية وتوجيه الممارسة في مجال الاقتصاد الرقمي وإدارة الأعمال.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية - تحليل البيانات ومناقشة النتائج

مقدمة

يُعد هذا الفصل حجر الزاوية في الدراسة، حيث يُقدم التحليل الإحصائي والوصفي للبيانات المجمعة من خلال أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة الدراسة. يهدف هذا الفصل إلى تحليل البيانات الكمية والكيفية التي تم جمعها

من 474 مشاركاً، واختبار الفروض البحثية، ومناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، والخروج بتوصيات عملية تسهم في تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يعرض التحليل الوصفي للبيانات، والقسم الثاني يقدم التحليل الإحصائي الاستدلالي واختبار الفروض، والقسم الثالث يناقش النتائج ويقدم التوصيات.

أولاً: التحليل الوصفي للبيانات

1.1 الخصائص الديموغرافية للعينة

توزيع العينة حسب الجنس: أظهر توزيع العينة تمثيلاً متوازناً نسبياً بين الجنسين مع تفوق طفيف للإناث (53.8%) مقابل الذكور (44.7%)، ونسبة 1.5% فضلوا عدم الإفصاح. تعكس هذه النسبة زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي، خاصة في القطاعات الخدمية والرقمية، وهو ما يتماشى مع توجهات رؤية 2030 نحو تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً. كما يشير انخفاض نسبة عدم الإفصاح إلى ثقة المشاركين في سرية البيانات وأهمية الموضوع المطروح.

توزيع العينة حسب الفئة العمرية: تتركز العينة بشكل كبير في الفئة العمرية 26-35 سنة (38.2%)، تليها فئة 36-45 سنة (25.1%)، ثم 18-25 سنة (18.1%). يشير هذا التوزيع إلى أن غالبية المشاركين هم من الشباب ومتوسطي العمر، وهي الفئات الأكثر تفاعلاً مع التكنولوجيا الرقمية والأكثر تأثراً بالتحويلات الاقتصادية الرقمية. ويتماشى هذا مع ما تشير إليه الأدبيات من أن الشباب هم الأكثر استفادة من فرص الاقتصاد الرقمي، والأكثر عرضة لمخاطر البطالة الهيكلية (Abdel-Aziz, 2021; ILO, 2022).

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي: أظهر التوزيع التعليمي للعينة ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى التعليم، حيث يحمل 70.9% من المشاركين شهادة بكالوريوس فأعلى، و22.4% يحملون دراسات عليا. تعكس هذه النسبة وعي المشاركين بأهمية التعليم في الاقتصاد الرقمي، وتشير إلى أن العينة تمثل شريحة متعلمة قادرة على فهم واستيعاب مفاهيم الاقتصاد الرقمي. غير أن هذه النسبة المرتفعة قد تشير أيضاً إلى تحيز في العينة نحو الفئات الأكثر تعليماً، مما يستدعي الحذر في تعميم النتائج على جميع فئات المجتمع، خاصة الفئات الأقل تعليماً التي تعاني من الفقر والبطالة بشكل أكبر (van Dijk, 2020; World Bank, 2021).

توزيع العينة حسب المنطقة ونوع المنطقة: أظهر التوزيع الجغرافي تركيزاً في المناطق الكبرى (الرياض، مكة المكرمة، الشرقية) بنسبة 45%، مع تمثيل جيد للمناطق الأخرى. من حيث نوع المنطقة، تسود المناطق الحضرية (52.3%)، تليها شبه الحضرية (25.4%) ثم الريفية (22.3%). يعكس هذا التوزيع واقع التحول الرقمي في المملكة، حيث تتركز البنية التحتية الرقمية والفرص الاقتصادية في المدن الكبرى، بينما تعاني المناطق الريفية من فجوات رقمية وتنموية (World Bank, 2023; ITU, 2023).

توزيع العينة حسب الحالة الوظيفية: أظهر توزيع الحالات الوظيفية تنوعاً يعكس التركيبة السكانية والاقتصادية للمجتمع السعودي. تبرز نسبة العاطلين عن العمل (8.7%) كقضية رئيسية تتطلب معالجة، خاصة في ظل الجهود المبذولة لخفض معدلات البطالة في المملكة (الهيئة العامة للإحصاء، 2023). كما تشير نسبة العاملين في الاقتصاد الرقمي (9.3%) إلى نمو هذا القطاع، وتُعد نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي (11.8%) مؤشراً على حجم الاقتصاد غير المهيكل.

1.2 تحليل الوصول الرقمي والبنية التحتية

امتلاك الأجهزة وخدمات الاتصال: أظهرت النتائج انتشاراً واسعاً للهواتف الذكية (89.2%)، بينما امتلاك الحاسوب الشخصي لا يزال محدوداً (52.1%)، مما يشير إلى اعتماد كبير على الهواتف الذكية كأداة رئيسية للوصول إلى الإنترنت. يُعد هذا الاتجاه عالمياً، حيث يُستخدم الهاتف الذكي كبوابة رقمية رئيسية للفئات محدودة الدخل (World Bank, 2025). فيما يتعلق باشتراكات الإنترنت، أظهرت النتائج أن 44.3% من العينة تمتلك إنترنت منزلياً عالياً، بينما يعتمد 33.8% على الإنترنت المحمول. وتشير نسبة 7.8% ممن يستخدمون إنترنت الجيران أو الأصدقاء إلى وجود فجوة في الوصول المستقل، بينما يفنقر 6.3% إلى أي اتصال منزلي أو شخصي بالإنترنت.

جودة الاتصال بالإنترنت وتوافر الكهرباء: أظهرت النتائج أن 49.6% فقط من العينة ترى أن جودة الإنترنت ممتازة أو جيدة، بينما تعاني 26.8% من جودة متوسطة، و16.7% من جودة ضعيفة. تمثل جودة الإنترنت الضعيفة عائقاً كبيراً أمام الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، خاصة في الأنشطة التي تتطلب سرعة عالية واستقراراً كالمعمل الحر، والتسويق الرقمي، والتعلم عن بُعد. أما بالنسبة لتوافر الكهرباء، فأظهرت النتائج أن 67.3% من العينة تحصل على كهرباء مستمرة طوال اليوم، بينما تعاني 9.5% من انقطاعات متكررة أو طويلة. ترتبط انقطاعات الكهرباء بشكل كبير بالمناطق الريفية والمهمشة، مما يُعيق الاستفادة من الأنشطة الرقمية التي تعتمد على مصدر طاقة مستقر (UNDP, 2022; World Bank, 2023).

تكلفة خدمات الاتصال: أظهرت النتائج أن 58.4% من العينة ترى أن تكلفة خدمات الاتصال مرتفعة (مرتفعة نسبياً أو مرتفعة جداً)، بينما لا يستطيع 7.6% تحملها على الإطلاق. تُشير هذه النسبة إلى أن التكلفة تمثل عائقاً رئيسياً أمام الوصول الرقمي، خاصة للفئات محدودة الدخل. تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة World Bank (2025) حول تحديات الإدماج المالي والرقمي في الدول العربية، حيث أشار التقرير إلى أن التكلفة تمثل التحدي الأكبر أمام الإدماج الرقمي.

1.3 تحليل المهارات الرقمية

يُعد مستوى المهارات الرقمية من أهم العوامل المحددة للاستفادة من الاقتصاد الرقمي. أظهرت النتائج تفاوتاً في مستويات المهارات الرقمية، حيث جاءت المهارات الأساسية في المرتبة الأولى (3.20 من 5)، تليها مهارات التعلم عن بُعد (2.78)، ثم الخدمات المالية الرقمية (2.69)، ثم التسويق الرقمي (2.43)، وأخيراً منصات العمل الحر (2.26).

يشير هذا التفاوت إلى أن العينة تمتلك مهارات أساسية مقبولة، لكنها تفتقر إلى المهارات المتخصصة المطلوبة للاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي. يُعد ضعف مهارات العمل الحر (2.26) من أبرز النتائج، حيث يعكس فجوة كبيرة بين إمكانات منصات العمل الحر وقدرة الأفراد على استخدامها، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة العتيبي والغامدي (2023) حول أثر التحول الرقمي على سوق العمل السعودي.

1.4 تحليل المشاركة في الاقتصاد الرقمي

العمل في منصات العمل الحر: أظهرت النتائج أن 21.3% فقط من العينة يعملون حالياً في منصات العمل الحر، بينما 39.2% لديهم تجربة (حالية أو سابقة). وتشير نسبة 32.7% ممن يرغبون في العمل لكن لم يفعلوا بعد إلى وجود طلب كبير على هذه الفرص، مما يعكس فجوة بين الرغبة والقدرة على الانخراط في العمل الحر.

امتلاك مشروع رقمي: أظهرت النتائج أن 19.8% من العينة يمتلكون مشروعاً رقمياً (ناجحاً أو في مرحلة البداية)، بينما 34.6% يخططون لإنشاء مشروع رقمي. تشير هذه النسب إلى وجود اهتمام متزايد بريادة الأعمال الرقمية في المملكة، وهو ما يتماشى مع توجهات رؤية 2030 في دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة.

استخدام الخدمات المالية الرقمية: أظهرت النتائج أن 54.4% من العينة يستخدمون الخدمات المالية الرقمية (بانتظام أو أحياناً)، بينما 32.3% يرغبون في استخدامها. تشير هذه النسبة إلى تزايد الإقبال على الخدمات المالية الرقمية في المملكة، وهو ما يعكس نجاح السياسات الحكومية في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

التعلم عبر الإنترنت: أظهرت النتائج أن 63.5% من العينة التحقوا بدورة تدريبية أو أكثر عبر الإنترنت، بينما 25.1% يرغبون في الالتحاق. تشير هذه النسبة المرتفعة إلى وعي متزايد بأهمية التعلم المستمر وتطوير المهارات، وهو ما يتماشى مع توجهات رؤية 2030 في بناء اقتصاد معرفي.

1.5 تحليل العوائق والتحديات

العوائق المادية: أظهرت النتائج أن ارتفاع تكلفة شراء الأجهزة (26.8%) واشتراكات الإنترنت (23.7%) هما العائقان الماديان الأكبر، يليهما ضعف البنية التحتية (17.9%). تُشير هذه النتائج إلى أن الفجوة الرقمية في المملكة

لها أبعاد مادية واضحة، حيث يُشكل الفقر عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى التكنولوجيا والاستفادة منها (van Dijk, 2020; World Bank, 2021).

العوائق المهارية: أظهرت النتائج أن ضعف المهارات الرقمية الأساسية (25.7%) وضعف مهارات اللغة الإنجليزية (23.9%) هما العائقان المهارية الأكبر. تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة مهارية تعيق الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، خاصة في الأنشطة التي تتطلب مهارات متقدمة أو إتقان اللغة الإنجليزية.

العوائق التواصلية: أظهرت النتائج أن قلة الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي (30.8%) هي العائق التواصلية الأكبر، يليها ضعف استراتيجيات التوعية الحكومية (24.3%). تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة معرفية كبيرة تحول دون استفادة الفئات المهمشة من الاقتصاد الرقمي، مما يؤكد أهمية تعزيز استراتيجيات التواصل والتوعية (Servaes, 1999; Grunig, 2020).

العوائق الاجتماعية والتنظيمية: أظهرت النتائج أن الخوف من الاحتيال الإلكتروني (21.8%) والفجوة الجندرية (11.2%) هما أبرز العوائق الاجتماعية، بينما ضعف السياسات الحكومية الداعمة (30.5%) وضعف البيئة التشريعية (22.9%) هما أبرز العوائق التنظيمية.

ثانياً: التحليل الإحصائي الاستدلالي واختبار الفروض

2.1 اختبار الفرض الأول

الفرض الأول: للاقتصاد الرقمي أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على معدلات توليد فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المدروسة.

تحليل الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الرقمي وفرص العمل: أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقات إيجابية دالة إحصائية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي ومؤشرات فرص العمل. كان أقوى ارتباط بين المهارات الرقمية والمشاركة في العمل الحر ($r=0.423$, $p<0.01$)، يليه التعلم عبر الإنترنت وفرص العمل ($r=0.398$, $p<0.01$). تشير هذه النتائج إلى أن تحسين المهارات الرقمية والاستثمار في التعلم الرقمي يسهمان بشكل كبير في زيادة فرص العمل في الاقتصاد الرقمي.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد: أظهر نموذج الانحدار أن المتغيرات المستقلة تفسر 41.2% من التباين في المشاركة في العمل الحر ($R^2=0.412$)، وهو ما يُعد تفسيراً مقبولاً في الدراسات الاجتماعية. كانت المهارات الرقمية أكثر المتغيرات تأثيراً ($p<0.001$, $Beta=0.289$)، يليها الوعي بالفرص ($Beta=0.213$, $p<0.001$)، ثم الوصول الرقمي ($p<0.001$, $Beta=0.165$). تشير هذه النتائج إلى أن تحسين المهارات الرقمية وزيادة الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي هما العاملان الأكثر تأثيراً في زيادة مشاركة الأفراد في العمل الحر.

الاستنتاج: تم قبول الفرض الأول، حيث ثبت وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي على توليد فرص العمل في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية.

2.2 اختبار الفرض الثاني

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية سلبية دالة إحصائية بين معدلات انتشار الخدمات الرقمية والمالية الرقمية من جهة ومعدلات الفقر المدقع في المناطق السعودية من جهة أخرى.

تحليل الارتباط بين مؤشرات الخدمات الرقمية والفقر: أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباطية موجبة بين مؤشرات الخدمات الرقمية ومستوى الدخل (أي أن ارتفاع مستوى الخدمات الرقمية يرتبط بارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي انخفاض الفقر). كان أقوى ارتباط بين المهارات الرقمية ومستوى الدخل ($r=0.478$, $p<0.01$)، يليه التعلم عبر الإنترنت ($r=0.403$, $p<0.01$)، ثم استخدام الخدمات المالية الرقمية ($r=0.412$, $p<0.01$). تشير هذه النتائج إلى أن الفئات ذات الدخل المرتفع تمتلك وصولاً أفضل إلى الخدمات الرقمية ومهارات رقمية أعلى، مما يُعزز الفجوة الرقمية ويكرس التفاوت الاقتصادي.

تحليل التباين (ANOVA) لمقارنة مستويات الدخل حسب مؤشرات الخدمات الرقمية: أظهر تحليل التباين وجود فروق دالة إحصائية بين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض في جميع مؤشرات الخدمات الرقمية. كان أكبر فرق في المهارات الرقمية ($p < 0.001$, $F=31.567$)، مما يؤكد أن المهارات الرقمية هي العامل الأكثر تفرقاً بين الفئات الغنية والفقيرة.

الاستنتاج: تم قبول الفرض الثاني، حيث ثبت وجود علاقة ارتباطية سلبية بين انتشار الخدمات الرقمية والمالية الرقمية ومعدلات الفقر المدقع.

2.3 اختبار الفرض الثالث

الفرض الثالث: تمثل العوائق التواصلية وضعف التوعية الرقمية عاملاً تفسيرياً رئيسياً للفجوة بين معدلات نمو الاقتصاد الرقمي وضعف أثره المحسوس على تقليل الفقر والبطالة في الفئات الهشة.

تحليل الانحدار لتأثير العوائق التواصلية على المشاركة في الاقتصاد الرقمي: أظهر نموذج الانحدار أن العوائق التواصلية تفسر 38.7% من التباين في المشاركة في الاقتصاد الرقمي ($R^2=0.387$). كان للعوائق التواصلية تأثير سلبي قوي ($p < 0.001$, $Beta=-0.298$)، بينما كان للوعي بالفرص تأثير إيجابي قوي ($Beta=0.345$, $p < 0.001$). تُشير هذه النتائج إلى أن ضعف الوعي وضعف استراتيجيات التواصل يُسهمان بشكل كبير في إبقاء الفئات المهمشة خارج دائرة الاقتصاد الرقمي.

تحليل مقارن بين الفئات ذات الوعي المرتفع والمنخفض: أظهرت نتائج اختبار (t-test) وجود فروق دالة إحصائية بين الفئات ذات الوعي المرتفع والمنخفض في جميع مؤشرات المشاركة في الاقتصاد الرقمي. كان أكبر فرق في المشاركة في العمل الحر ($p < 0.001$, $t=8.765$)، مما يُشير إلى أن الوعي يُعد عاملاً حاسماً في استفادة الأفراد من فرص الاقتصاد الرقمي.

الاستنتاج: تم قبول الفرض الثالث، حيث ثبت أن العوائق التواصلية وضعف التوعية الرقمية يمثلان عاملاً تفسيرياً رئيسياً للفجوة بين نمو الاقتصاد الرقمي وضعف أثره على الفقر والبطالة في الفئات الهشة.

2.4 اختبار الفرض الرابع

الفرض الرابع: تسهم استراتيجيات إدارة الأعمال الفعالة المصممة خصيصاً للتواصل مع الفئات المهمشة في تحسين معدلات انخراطها في منظومة الاقتصاد الرقمي وتعزيز استفادتها من فرصه.

تحليل الارتباط بين استراتيجيات إدارة الأعمال والإدماج الرقمي: أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباطية موجبة دالة إحصائية بين مؤشرات استراتيجيات إدارة الأعمال والإدماج الرقمي. كان أقوى ارتباط بين توفر برامج التدريب الرقمي والإدماج الرقمي ($p < 0.01$, $r=0.456$)، يليه فاعلية الرسائل التواصلية ($p < 0.01$, $r=0.423$). تُشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات التي تستثمر في برامج التدريب الرقمي وتصمم رسائل تواصلية فعالة تكون أكثر قدرة على إدماج الفئات المهمشة في الاقتصاد الرقمي.

تحليل الانحدار لتأثير استراتيجيات إدارة الأعمال على الإدماج الرقمي: أظهر نموذج الانحدار أن استراتيجيات إدارة الأعمال تفسر 42.3% من التباين في الإدماج الرقمي ($R^2=0.423$). كان توفر برامج التدريب الرقمي أكثر المتغيرات تأثيراً ($p < 0.001$, $Beta=0.289$)، يليه فاعلية الرسائل التواصلية ($p < 0.001$, $Beta=0.245$). تُشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجيات متكاملة تشمل التدريب الرقمي والتواصل الفعال تكون أكثر نجاحاً في جذب الفئات المهمشة وإدماجها في الاقتصاد الرقمي.

الاستنتاج: تم قبول الفرض الرابع، حيث ثبت أن استراتيجيات إدارة الأعمال الفعالة تُسهم في تحسين معدلات انخراط الفئات المهمشة في منظومة الاقتصاد الرقمي.

2.5 ملخص اختبار الفروض

الأدلة الإحصائية	النتيجة	الفرض
F=29.456، p<0.001	R ² =0.412، مقبول	الفرض الأول: الأثر الإيجابي للاقتصاد الرقمي على فرص العمل
r=0.478 (المهارات الرقمية)، p<0.01	مقبول	الفرض الثاني: العلاقة السلبية بين الخدمات الرقمية والفقر
Beta=-0.298، p<0.001	R ² =0.387، مقبول	الفرض الثالث: العوائق التواصلية كعامل تفسيري للفجوة
Beta=0.289، p<0.001	R ² =0.423، مقبول	الفرض الرابع: دور استراتيجيات إدارة الأعمال في الإدماج الرقمي

ثالثاً: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

3.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالوصول الرقمي والبنية التحتية

تُظهر نتائج الدراسة أن الفجوة الرقمية في المملكة العربية السعودية ما زالت قائمة، خاصة بين الحضر والريف وبين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض. تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (van Dijk 2020) حول مستويات الفجوة الرقمية الثلاثة (الوصول، المهارات، الاستخدام)، حيث أظهرت النتائج وجود فجوات في جميع المستويات. كما تتفق النتائج مع تقرير البنك الدولي (2025) حول الاتصال الرقمي والإدماج المالي في الدول العربية، والذي أشار إلى أن التحدي الرئيسي أمام الإدماج الرقمي والمالي هو التكلفة. وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسة حيث أشار 58.4% من العينة إلى أن تكلفة خدمات الاتصال مرتفعة.

وتتفق النتائج أيضاً مع دراسة العتيبي والغامدي (2023) حول أثر التحول الرقمي على سوق العمل السعودي، والتي أشارت إلى أن الفئات الأقل تعليماً وسكان المناطق النائية لم يستفيدوا بالقدر الكافي من فرص الاقتصاد الرقمي بسبب ضعف المهارات الرقمية ومحدودية الوصول إلى البنية التحتية. كما تتفق مع تقرير الهيئة العامة للإحصاء (2023) الذي أشار إلى وجود فجوات رقمية بين المناطق المختلفة في المملكة.

3.2 مناقشة النتائج المتعلقة بالمهارات الرقمية

تُظهر النتائج وجود تفاوت كبير في مستويات المهارات الرقمية، حيث كانت المهارات الأساسية هي الأعلى (3.20) ومهارات العمل الحر هي الأدنى (2.26). تعكس هذه النتيجة فجوة بين المهارات الأساسية والمتقدمة، مما يشير إلى أن الأفراد قد يمتلكون قدرة على استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، لكنهم يفتقرون إلى المهارات المتخصصة المطلوبة للاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي والغامدي (2023) حول أثر التحول الرقمي على سوق العمل السعودي، والتي أشارت إلى أن الفئات الأقل تعليماً تعاني من ضعف المهارات الرقمية مما يُعيق استفادتها من فرص الاقتصاد الرقمي. كما تتفق مع دراسة الزهراني (2022) حول دور المنصات الرقمية في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً، والتي أشارت إلى أن النساء يواجهن تحديات تتعلق بضعف المهارات الرقمية.

3.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي

تُظهر النتائج أن 21.3% فقط من العينة يعملون حالياً في منصات العمل الحر، بينما 32.7% يرغبون في العمل لكنهم لم يفعلوا بعد. تعكس هذه الفجوة بين الرغبة والقدرة وجود عوائق هيكلية ومهارية وتواصلية تحول دون انخراط الأفراد في الاقتصاد الرقمي.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2022) حول الاقتصاد الرقمي في مصر، والتي أشارت إلى الفجوة الكبيرة بين قدرات الاقتصاد الرقمي الكامنة وما تم تحقيقه فعلياً على أرض الواقع. كما تتفق مع دراسة (Gmyrek et al. 2026) حول التأثير غير المتكافئ للذكاء الاصطناعي التوليدي، والتي حذرت من أن البلدان النامية قد تواجه الاضطرابات التكنولوجية قبل أن تجني فوائد الإنتاجية المرتبطة بها.

3.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالعوائق والتحديات

تُظهر النتائج أن العوائق المادية (ارتفاع تكلفة الأجهزة والإنترنت) والعوائق المهارية (ضعف المهارات الرقمية واللغوية) والعوائق التواصلية (قلة الوعي وضعف استراتيجيات التوعية) هي أبرز العوائق التي تحول دون استفادة الفئات المهمشة من الاقتصاد الرقمي.

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (van Dijk 2020) حول الفجوة الرقمية، حيث أكد أن معالجة الفجوة الرقمية تتطلب عملاً ممنهجاً على المستويات الثلاثة: الوصول، المهارات، والاستخدام. كما تتفق مع تقرير البنك الدولي (2026) حول سد الفجوة الرقمية لإطلاق الوظائف وتقليل الفقر، والذي أشار إلى أن العوائق تشمل التكلفة المرتفعة، ومحدودية المهارات الرقمية، وضعف البنية التحتية في المناطق الريفية.

3.5 مناقشة النتائج المتعلقة بدور إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي

تُظهر النتائج أن دور المؤسسات في التوعية لا يزال محدوداً (2.79 من 5)، وأن استراتيجيات التواصل الحالية غير فاعلة بشكل كافٍ (2.87 من 5). تُشير هذه النتائج إلى وجود فجوة في الأداء المؤسسي، حيث لا تقوم المؤسسات الحكومية والخاصة بدورها المطلوب في التوعية بفرص الاقتصاد الرقمي وتشجيع الفئات المهمشة على الانخراط فيه.

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي والغامدي (2023) حول دور المؤسسات الحكومية المحدود في التواصل حول فرص الاقتصاد الرقمي وتوعية الفئات المستهدفة بكيفية الاستفادة منها. كما تتفق مع ما أكدته نظرية التواصل التنموي (Servaes, 1999) والنموذج المجتمعي للعلاقات العامة (Kruckeberg & Starck, 1988) من أن فشل مشاريع التنمية يعود غالباً إلى إهمال بُعد التواصل مع المجتمعات المستهدفة.

رابعاً: التوصيات

انطلاقاً من نتائج التحليل الإحصائي والمناقشة، تُقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي تستهدف مختلف الجهات الفاعلة (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الأكاديمية) لتعزيز دور الاقتصاد الرقمي في تقليل الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية.

4.1 توصيات متعلقة بتعزيز البنية التحتية الرقمية

1. توسيع تغطية الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والمحرومة (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية) - أولوية عالية.
2. خفض تكلفة خدمات الاتصال والإنترنت للفئات محدودة الدخل (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية) - أولوية عالية.
3. توفير أجهزة حاسوب وهواتف ذكية بأسعار مخفضة أو بالتقسيط الميسر للفئات المهمشة (البنوك، شركات الاتصالات، المبادرات المجتمعية) - أولوية متوسطة.
4. تحسين جودة شبكات الاتصال في المناطق النائية (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، شركات الاتصالات) - أولوية عالية.
5. تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة لضمان استمرارية الكهرباء في المناطق الريفية (وزارة الطاقة، وزارة الاقتصاد والتخطيط) - أولوية متوسطة.

الأساس المنطقي: تُظهر نتائج الدراسة أن ضعف البنية التحتية الرقمية وارتفاع التكلفة يمثلان عائقين رئيسيين أمام الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، خاصة للفئات محدودة الدخل وسكان المناطق الريفية. ويؤكد البنك الدولي (2026) أن سد الفجوة الرقمية يمكن أن يُطلق الوظائف ويُقلل الفقر.

4.2 توصيات متعلقة بتطوير المهارات الرقمية

6. إطلاق برامج تدريبية مجانية في المهارات الرقمية الأساسية ومهارات العمل الحر (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، منظمات المجتمع المدني) - أولوية عالية.
7. التركيز على تدريب اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتعامل مع المنصات الرقمية (وزارة التعليم، المؤسسات التدريبية) - أولوية عالية.
8. استهداف الفئات المهمشة (النساء، الشباب، الريفيين، ذوي الإعاقة) ببرامج تدريبية مخصصة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، منظمات المجتمع المدني) - أولوية عالية.
9. دمج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية على جميع المستويات (وزارة التعليم) - أولوية متوسطة.
10. إنشاء مراكز تدريب رقمي في المحافظات والمراكز والقرى (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، المناطق، منظمات المجتمع المدني) - أولوية متوسطة.

الأساس المنطقي: تُظهر نتائج الدراسة أن المهارات الرقمية هي العامل الأكثر تأثيراً في المشاركة في الاقتصاد الرقمي (Beta=0.289)، وأن ضعف المهارات الرقمية يمثل عائقاً رئيسياً (25.7%). ويؤكد تقرير الهيئة العامة للإحصاء (2023) أن تطوير المهارات الرقمية يُعد أولوية قصوى لتعزيز فرص التوظيف في المملكة.

4.3 توصيات متعلقة بتعزيز الوعي والتواصل

11. تصميم حملات توعوية فعالة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية المختلفة (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع) - أولوية عالية.
12. استخدام قنوات تواصل متنوعة للوصول إلى الفئات المختلفة (التلفزيون، الإذاعة، الصحف، المنصات الرقمية) (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الجهات الإعلامية) - أولوية عالية.
13. تبسيط المعلومات حول فرص الاقتصاد الرقمي بلغة مفهومة للجميع، مع مراعاة الفئات الأمية ومحدودي التعليم (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، منظمات المجتمع المدني) - أولوية عالية.
14. إشراك الفئات المستهدفة في تصميم الرسائل التواصلية (التواصل التشاركي) (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، منظمات المجتمع المدني) - أولوية متوسطة.
15. الاستفادة من قصص النجاح ونماذج القدوة في الترويج لفرص الاقتصاد الرقمي (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام) - أولوية متوسطة.

الأساس المنطقي: تُظهر نتائج الدراسة أن قلة الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي (30.8%) هي العائق التواصلية الأكبر، وأن دور المؤسسات في التوعية لا يزال محدوداً (2.79 من 5). وتؤكد نظرية التواصل التنموي (Servaes, 1999) على أهمية التواصل التشاركي في تحقيق التنمية.

4.4 توصيات متعلقة بتحسين البيئة التنظيمية وتشجيع ريادة الأعمال

16. تطوير التشريعات والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي وحماية حقوق العاملين فيه (وزارة العدل، مجلس الشورى) - أولوية عالية.
17. توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد الرقمي (تأمين صحي، معاشات، إجازات) (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة العمل) - أولوية عالية.
18. تسهيل الحصول على التمويل للمشروعات الرقمية الصغيرة والمتوسطة (البنك المركزي السعودي، البنوك، صندوق التنمية الوطني) - أولوية عالية.
19. إنشاء حاضنات أعمال رقمية في المناطق المختلفة لتوفير الدعم الفني والإداري لرواد الأعمال (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الاستثمار، الجامعات) - أولوية متوسطة.
20. تسهيل وصول رواد الأعمال الرقميين إلى الأسواق المحلية والدولية (وزارة التجارة، هيئة تنمية الصادرات) - أولوية متوسطة.

الأساس المنطقي: تُظهر نتائج الدراسة أن ضعف السياسات الحكومية الداعمة (30.5%) هو العائق التنظيمي الأكبر، وأن نقص الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد الرقمي (19.8%) يمثل تحدياً كبيراً. ويؤكد تقرير البنك الدولي (2023) أهمية البيئة التنظيمية الداعمة للتحويل الرقمي في المملكة.

4.5 توصيات متعلقة بتعزيز دور إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي

21. تطوير استراتيجيات اتصال متخصصة تستهدف الفئات المهمشة، مع مراعاة خصوصيتها الثقافية واللغوية (المؤسسات الحكومية والخاصة العاملة في الاقتصاد الرقمي) - أولوية عالية.
22. بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لتوسيع نطاق التوعية والتدريب (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الغرف التجارية، منظمات المجتمع المدني) - أولوية عالية.
23. تصميم برامج تدريبية للمسؤولين عن التواصل في المؤسسات حول كيفية الوصول إلى الفئات المهمشة (المؤسسات الحكومية والخاصة، المراكز التدريبية) - أولوية متوسطة.
24. قياس فاعلية استراتيجيات التواصل بشكل دوري وتعديلها بناءً على النتائج (المؤسسات الحكومية والخاصة) - أولوية متوسطة.
25. توثيق ونشر أفضل الممارسات في التواصل مع الفئات المهمشة للاستفادة منها في مؤسسات أخرى (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، المركز الوطني للدراسات) - أولوية منخفضة.

الأساس المنطقي: تُظهر نتائج الدراسة أن استراتيجيات إدارة الأعمال الفعالة تُسهم في تحسين الإدماج الرقمي ($R^2=0.423$)، وأن فاعلية الرسائل التواصلية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي ($r=0.423$). ويؤكد نموذج العلاقات العامة المجتمعي (Kruckeberg & Starck, 1988) على أهمية دور إدارة الأعمال في بناء مجتمع مدني فاعل.

خامساً: نموذج مقترح لاستراتيجية متكاملة للتواصل والإدماج الرقمي

انطلاقاً من نتائج الدراسة والإطار النظري، يُقدم الباحث نموذجاً مقترحاً لاستراتيجية متكاملة للتواصل والإدماج الرقمي، يهدف إلى تعزيز استفادة الفئات المهمشة من الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

مكونات النموذج المقترح:

أولاً: تحليل الفئات المستهدفة

- تحديد الفئات الأكثر احتياجاً (الفقراء، العاطلون، سكان الريف، النساء، الشباب، ذوو الإعاقة).
- دراسة خصائص كل فئة (العمر، التعليم، الثقافة، الاحتياجات، العوائق).
- تحديد القنوات والرسائل المناسبة لكل فئة.

ثانياً: تصميم الرسائل التواصلية

- تبسيط المعلومات حول فرص الاقتصاد الرقمي.
- استخدام لغة مفهومة ومناسبة للفئة المستهدفة.
- مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.
- تضمين قصص نجاح ونماذج قدوة.

ثالثاً: اختيار القنوات المناسبة

- وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، يوتيوب، تيك توك، سناب شات) للفئات الشابة.
- الإعلام التقليدي (التلفزيون، الإذاعة) للفئات الأكبر سناً والأقل تعليماً.
- المنصات الرقمية للتدريب والتعليم.
- المراكز المجتمعية للتواصل المباشر والتدريب العملي.

رابعاً: تنفيذ الأنشطة

- حملات توعوية جماهيرية.
- برامج تدريبية عملية.

- نشر قصص نجاح ملهمة.
- إنشاء منصات تفاعلية للتواصل المباشر.
- شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

خامساً: قياس الأثر والتقييم

- قياس مؤشرات الوعي والمهارات والمشاركة قبل وبعد التنفيذ.
- تعديل الاستراتيجية بناءً على نتائج التقييم.
- توثيق الدروس المستفادة ونشرها.

سادساً: خلاصة الفصل

قدم هذا الفصل التحليل الإحصائي والوصفي للبيانات المجمعة من 474 مشاركاً، واختبار الفروض الأربعة للدراسة. أظهرت النتائج قبول جميع الفروض، حيث ثبت وجود أثر إيجابي للاقتصاد الرقمي على فرص العمل، وعلاقة سلبية بين الخدمات الرقمية والفقر، ودور العوائق التواصلية كعامل تفسيري للفجوة، وأهمية استراتيجيات إدارة الأعمال في تحسين الإدماج الرقمي.

كما ناقش الفصل النتائج في ضوء الدراسات السابقة، وأكد اتساقها مع معظم الأدبيات النظرية والتجريبية في هذا المجال. واختتم الفصل بتقديم مجموعة من التوصيات العملية والنموذج المقترح لاستراتيجية التواصل والإدماج الرقمي، التي تهدف إلى تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في تقليل الفقر والبطالة في المملكة العربية السعودية.

المراجع

المراجع العربية

- العتيبي، سعد، والغامدي، فهد. (2023). أثر التحول الرقمي على سوق العمل السعودي في ظل رؤية 2030. مجلة الاقتصاد السعودي، 15(2)، 45-78.
- الزهراني، نورة. (2022). دور المنصات الرقمية في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2022). الاقتصاد الرقمي في مصر: الواقع والطموح. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2023). مسح القوى العاملة 2022. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.
- عبد العزيز، سارة محمد. (2021). أثر التحول الرقمي على فرص التوظيف للشباب المصري: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية

- . The impact of digital transformation on employment (Abdel-Aziz, S. M. (2021) opportunities for Egyptian youth: An analytical study [Unpublished master's thesis]. Cairo University.
- . The rise of the network society. Blackwell Publishers.(Castells, M. (1996
- . Research design: Qualitative, (Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018
- . SAGE Publications.(quantitative, and mixed methods approaches (5th ed.
- . ICT policy environment and (Diga, K., Nwaiwu, F., & Plantinga, P. (2013 opportunities for digital entrepreneurship in developing countries. Information , 246-262.(Technology for Development, 19(3
- . Digital transformation and its implications for labor (El Sayed, H. (2023 , 112-(markets in the MENA region. Journal of Economic Development, 48(2 135.

- . The effect of digital transformation on (Elsayed, A., & Darwish, A. (2022 •
employment in Egypt: An applied study using ARDL model. Journal of
, 1020-1040.(International Development, 34(5
- . Disruption without dividend? (Gmyrek, P., Viollaz, M., & Winkler, H. (2026 •
How the digital divide and task differences split GenAI's global impact (ILO
. International Labour Organization.(Working Paper
- . Public relations and strategic management: (Grunig, J. E. (2020 •
Institutionalizing organization–public relationships in contemporary society.
Routledge.
- Hallahan, K., Holtzhausen, D., van Ruler, B., Verčič, D., & Sriramesh, K. •
. Defining strategic communication. International Journal of Strategic ((2007
, 3-35.(Communication, 1(1
- . The arrival of fast internet and employment in (Hjort, J., & Poulsen, J. (2019 •
, 1032-1079.(Africa. American Economic Review, 109(3
- . World employment and social outlook: Trends 2022. ILO (ILO. (2022 •
Publishing.
- . Generative AI and the future of work in developing (ILO & World Bank. (2026 •
economies. International Labour Organization and World Bank.
- . Measuring digital development: Facts and figures 2023. ITU (ITU. (2023 •
Publishing.
- . Public relations and community: A (Kruckeberg, D., & Starck, K. (1988 •
reconstructed theory. Praeger.
- Luthfianto, R., Ramadhan, J., Oktaviani, E., Azahra, F., Fauzi, M. N., & Nuraya, •
. Peran ekonomi digital dalam mengurangi pengangguran di (A. S. (2026
, 120-140.(Indonesia. Journal of Contemporary Economics, 6(2
- . Digital platforms and financial inclusion in (Molla, A., & Scott, N. (2020 •
Southeast Asia: Opportunities and constraints. Information Technology for
, 245-268.(Development, 26(2
- . The digital transformation of SMEs. OECD Publishing.(OECD. (2020 •
- . Communication for development: One world, multiple (Servaes, J. (1999 •
cultures. Hampton Press.
- . The digital economy: Promise and peril in the age of (Tapscott, D. (1996 •
networked intelligence. McGraw-Hill.
- . Human development report 2021/2022: Uncertain times, (UNDP. (2022 •
unsettled lives. UNDP Publishing.
- . Digital transformation and employment in the SME sector in (UNIDO. (2023 •
Egypt. United Nations Industrial Development Organization.
- . The digital divide. Polity Press.(van Dijk, J. A. G. M. (2020 •
- . Technology and social inclusion: Rethinking the (Warschauer, M. (2003 •
digital divide. MIT Press.
- . World development report 2021: Data for better lives. (World Bank. (2021 •
World Bank Publishing.
- . Youth employment in the Middle East and North Africa: (World Bank. (2022 •
Reforming the labor market. World Bank Publishing.
- . Digital economy for Africa: Country diagnostic report – (World Bank. (2023 •
Egypt. World Bank Publishing.
- . Digital connectivity and financial inclusion in Arab (World Bank. (2025 •
. World Bank Publishing.(countries (Global Findex Note
- . Closing the digital gap can unlock jobs and (World Bank. (2026, January 19 •
reduce poverty. World Bank Blogs.